

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الحادية والستون



الجلسة ٥٤١١

الاثنين، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد وانغ غوانغيا ..... (الصين)

الأعضاء: الاتحاد الروسي ..... السيد دولغوف  
الأرجنتين ..... السيد مايورال  
بيرو ..... السيد دي ريفيرو  
جمهورية تنزانيا المتحدة ..... السيد مانونغغي  
الدانمرك ..... السيدة لوي  
سلوفاكيا ..... السيد بريان  
غانا ..... السيد نانا إفاه - أبنتنغ  
فرنسا ..... السيد دلا سابلير  
قطر ..... السيد البدر  
الكونغو ..... السيد إيكوبي  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ..... السيد طومسون  
الولايات المتحدة الأمريكية ..... السيد بولتون  
اليابان ..... السيد أوشيما  
اليونان ..... السيد فاسيلاكيس

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل  
الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة (S/2006/227)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

06-31143 (A)



رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم  
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليمن لدى الأمم المتحدة (S/2006/239)

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل  
الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة (S/2006/240)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة (S/2006/227)

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لليمن لدى الأمم المتحدة (S/2006/239)

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة (S/2006/240)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، البحرين، تركيا، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، فتزويلا، كوبا، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، النمسا، اليمن، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتمد، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غيلرمان (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2006/241، وفيما يلي نصها:

”أتشرف بأن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يوجه الدعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الاثنين، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتمد، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقا للنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وفيما يلي نصها:

”بصفتي رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يوجه إلي دعوة للاشتراك في المناقشة بشأن الحالة في الشرق

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس بناء على الطلبات الواردة في الرسائل الموجهة من البحرين، الوثيقة S/2006/277؛ ومن اليمن، الوثيقة S/2006/239؛ ومن ماليزيا، الوثيقة S/2006/240.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

**السيد منصور (فلسطين)** (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تهانينا الحارة لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ونحن على ثقة تامة بأن إدارتكم القديرة ستكمل عمل المجلس بالنجاح. ونود أيضا أن نتقدم بالشكر لسلفكم، السفير سيزار ميورال، على الأسلوب المتميز الذي أدار به عمل المجلس في شهر آذار/مارس.

وقبل أن أبدأ كلمتي، أود أن أشير إلى أن الشعب الفلسطيني اليوم قد أحيا يوم الأسير الفلسطيني، تضامنا مع الأسرى والمحتجزين الفلسطينيين في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية. وهناك ما يزيد على ٩٥٠٠ فلسطيني تحتجزهم إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، باعتبارهم سجناء سياسيين، من بينهم حوالي ٣٥٠ طفلا فلسطينيا و ١٢٠ امرأة فلسطينية. ويواجه هؤلاء الأسرى شتى أنواع التعذيب وسوء المعاملة خلال القبض عليهم واحتجازهم، ويحرمون من زيارات أسرهم ومحاميهم. وقد انطلقت المظاهرات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، للمطالبة بالإفراج عن أولئك الأسرى.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء المعاملة القاسية التي يلقاها الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون وأحوالهم المعيشية البائسة ونطالب الدولة القائمة بالاحتلال بالإفراج عنهم وفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة.

الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن". ووفقا للممارسة السابقة في هذا الشأن، أقترح أن يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد بول بادجي إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة من نائب الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة، وفيما يلي نصها:

"عملا بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، يشرفني أن أطلب دعوة السفير يحيى الحمصاني، المراقب الدائم لبعثة جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في الجلسة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، المقرر عقدها مساء اليوم، الموافق ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦".

ستنشر تلك الرسالة كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز

S/2006/244.

وإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد يحيى الحمصاني.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد الحمصاني لشغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

اللحظة. وتواصل إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، في انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة التي تنطبق أحكامها على الاحتلال العسكري، وفي خرق سافر لأحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة، استخدام القوة العاشمة والعشوائية ضد المدنيين الفلسطينيين وقتلها الرجال والنساء والأطفال ملحقه دمارا واسع النطاق بمنزل الفلسطينيين وممتلكاتهم.

وشرعت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال في آخر عدوان لها وتصعيد للهجمات العسكرية ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما قطاع غزة، يوم الجمعة الموافق ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وفي غضون ثلاثة أيام فقط قتلت الدولة القائمة بالاحتلال ٢١ فلسطينيا على الأقل، من بينهم طفلان. ونفذت الدولة القائمة بالاحتلال جريمتها الأخيرة ضد الشعب الفلسطيني مستخدمة الطائرات العسكرية من طراز F-16 ومدفعية الطائرات العمودية والدبابات وأسلحة ثقيلة أخرى.

وفوق ما سببته تلك الهجمات، التي يشكل معظمها إعدامات خارج نطاق القانون، من دمار بشري، فإنها أصابت أيضا أعدادا كبيرة من المارة الفلسطينيين بجروح بما في ذلك الأطفال. وقد أصبح من الممارسات المعتادة أن تنفذ الدولة القائمة بالاحتلال سياستها غير المشروعة والمعلنة لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون في مناطق مكتظة بالسكان المدنيين، مع إدراكها التام أن ذلك سيعرض حياة المدنيين للخطر. وفي الحقيقة، أكدت وزيرة الخارجية الإسرائيلية وكذلك وزراء إسرائيليون آخرون و جنرالات عسكريون إثر مقتل هديل غبين، الطفلة الفلسطينية البالغة من العمر تسعة أعوام وإصابة سبعة من أشقائها وأمها الحامل في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أن الحكومة الإسرائيلية لن تخفف من أنشطتها العسكرية بل إنها ستكتفئها بدلا من ذلك، بما في ذلك احتمال إعادة غزو قطاع غزة.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية واضحة إزاء الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ومن ثم، وبغض النظر عن التطورات على الأرض - سواء كانت إيجابية أم سلبية - فإنه يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين والدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عن قراراته ذات الصلة وضمن الامتثال لها.

وفي ذلك الصدد، فإن الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة للمجلس، بالنظر إلى الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، مهمة ووثيقة الصلة بالموضوع. ونود في هذا الصدد أن نعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء في المجموعة العربية، وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي على طلبها عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، كما نود أن نشكرها على دعمها المستمر والثابت لحقوق أبناء الشعب الفلسطيني، ولا سيما الذين يرزحون تحت الاحتلال الإسرائيلي. ونود أن نرجي الشكر كذلك إلى أعضاء مجلس الأمن على ما أبدوه من مرونة وتفهم خلال المفاوضات التي جرت في الأسبوع الماضي بشأن مشروع البيان الرئاسي عن أحداث العنف الأخيرة في المنطقة. ونخص بالشكر أخواننا في دولة قطر على دورهم في هذا الصدد. بيد أنه مما يؤسف له أن مجلس الأمن لم يضطلع بمسؤوليته والاستجابة استجابة مناسبة لآخر الحالات الخطيرة هذه.

وفي الأسبوع المنصرم وطوال الفترة التي انقضت منذ أن خاطبت مجلس الأمن في آخر مرة بشأن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واصلت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني بل وكتفتها. وترتكب الدولة القائمة بالاحتلال انتهاكات صارخة وجسيمة للقانون الدولي ضد الشعب الفلسطيني كل يوم وكل ساعة بل وحتى في هذه

والخسائر بالشعب الفلسطيني في الوقت الذي تكرر فيه احتلالها وتواصل نهبها للأراضي الفلسطينية واستعمارها لها وخاصة حملتها الاستيطانية غير المشروعة وتشبيدها للحائط التوسعي.

وعلى الرغم من ذلك، فإنني أود أن أكرر مجدداً أن الرئيس محمود عباس يواصل إدانته لجميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما فيها الهجمات الانتحارية. وفي أعقاب الهجوم الانتحاري الذي حدث هذا اليوم في تل أبيب، أدان الرئيس محمود عباس الهجوم بشدة وأعلن أن تلك الأعمال تضر بالإجماع الفلسطيني الوطني وبالمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، فإننا نكرر إدانتنا لإزهاق الأرواح من كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ونواصل مطالبتنا للقوة القائمة بالاحتلال أن تفعل الشيء ذاته.

وكما ذكرت في مستهل كلمتي، فإن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال واصلت بلا هوادة انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك قتل المدنيين وجرحهم بصورة متعمدة وممارسة عمليات الإعدام خارج نطاق القانون. وتستمر الدولة القائمة بالاحتلال في غيها ولذا فإنها ترتكب هذه الجرائم بإفلات تام من العقاب وعلى أساس متكرر. ولا بدّ للمجتمع الدولي من إدانة ذلك وينبغي اتخاذ تدابير ترمي إلى وضع حد لآخر تصعيد للدولة القائمة بالاحتلال لهجماتها العسكرية فضلاً عن وقف جميع الممارسات والسياسات غير المشروعة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين.

علاوة على ذلك، يلزم أن يُبدي المجتمع الدولي مزيداً من التصميم في التعامل مع هذه الحالة، سواء في الميدان أو فيما يتعلق بالجانب السياسي منها. أما ازدواجية المعايير بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة فلا سبيل إلى قبولها. ويمكن أن تُرى هذه الازدواجية في المعايير حين يلتزم المجتمع

وقد جاءت هذه الهجمات في أعقاب هجوم إسرائيلي آخر حدث في قطاع غزة في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وأطلقت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال أثناء هذا الهجوم، صواريخ استهدفت مجمّع رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد محمود عباس. وسقطت الصواريخ على مهبط طائرة الرئيس العمودية، على بعد ١٠٠ متر تقريباً من مكتبه، مخلّقة حفراً عميقة على الأرض. وصرّح الرئيس عباس آنذاك، أن التصعيد الإسرائيلي لا مبرر له وأن نيّة الدولة القائمة بالاحتلال الحقيقية المعلنة ما هي إلا

”تقويض الحياة اليومية للشعب الفلسطيني والتدمير التام لمؤسسات السلطة الفلسطينية الوطنية وأجهزتها الأمنية بعد أن دمرتها تدميراً جزئياً خلال السنوات الخمس الماضية“.

ومضى يقول ”ما الهدف إلا الدمار من أجل الدمار“. وأصاب الضربات الإسرائيلية أيضاً ثلاثة مواقع أخرى في أماكن مكتظة بالسكان المدنيين في قطاع غزة ونجم عن ذلك مقتل فلسطيني واحد وجرح عشرة آخرين. ومن فيهم أم فلسطينية وطفلةا البالغ من العمر ستة أشهر. وعلاوة على ذلك، أفادت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن قوات الاحتلال الإسرائيلية قصفت في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ شمال قطاع غزة بما يزيد على ٣٠٠ قذيفة.

وتحاول الحكومة الإسرائيلية باستمرار أن تصوّر أنّ تصعيدها العسكري الأخير ما هو إلا مجرد رد على العنف الناشئ في الأرض الفلسطينية المحتلة. غير أن ذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة. ومن الواضح أن ما تفعله الحكومة الإسرائيلية وما فتئت تقوم به فعلاً طوال احتلالها العسكري الذي دام قرابة ٣٩ عاماً الغرض منه تحقيق أهدافها السياسية الواضحة المتمثلة في إلحاق أقصى قدر من الآلام والمعاناة

كلمة واحدة: حماس. واسمحوا لي بهجائها: "ح - م - ا - س"، حماس. فلا ذكر لها. وأظن من حق أعضاء هذا المجلس أن يعلموا من المراقب الفلسطيني من يمثلته بالفعل، وأن يسمعو منه ذلك: أهو الرئيس محمود عباس الذي اقتبس ما قاله في إدانة الهجوم الانتحاري في تل أبيب؟ أم حماس التي بررت التفجير الانتحاري في تل أبيب ورحبت به؟ أظن أن لنا الحق في أن نعلم ذلك.

منذ أسبوعين، في ٣٠ آذار/مارس، اجتمعنا في هذا المنتدى ذاته لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط. وخلال تلك الجلسة، أعربنا عن اعتقادنا بأن الهجوم الإرهابي التالي على المدنيين الإسرائيليين يجري تمويله والتخطيط له ويوشك على التنفيذ في تلك اللحظة. ولم تكد تنقضي ساعة على تلك الجلسة حتى قتل إرهابي فلسطيني أربعة إسرائيليين في هجوم بشع آخر. ونحن نشهد منذ ذلك الحين وحتى اليوم هجمات يومية بالصواريخ من قطاع غزة موجهة إلى داخل إسرائيل.

وكنت أريد يا سيدي الرئيس في خطابي الأصلي أن أعرض عليكم، لفرط أسفنا من جديد، اعتقادنا الأليم بأن الهجوم الإرهابي المقبل وشيك الحدوث، وأن استهداف مزيد من أرواح المدنيين الأبرياء آت في الطريق. غير الحقيقة المساوية كانت أسرع مما كنت أتصور في أسوأ الكوابيس.

فقد قتل انتحاري فلسطيني صباح اليوم، في تل أبيب، في وسط أسبوع عيد الفصح المقدس، تسعة أشخاص وجرح ما يزيد على ٦٠ آخرين في عمل مريع آخر من أعمال الإرهاب. وفي الحال ادعت المنظمين الإرهابيين الفلسطينيين، الجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى المرتبطة بفتح، مسؤوليتهما عن هذا الهجوم البشع. فماذا كان رد مسؤولي السلطة الفلسطينية المنتخبين حديثاً على العمل البغيض الذي وقع هذا الصباح؟ لم يكلف سامي أبو زهري، المتحدث الرسمي باسم حماس، نفسه عناء إدانة

الدولي الصمت ويكتفي بالجلوس متفرجاً إذ يُسمح بطريق غير مباشر للسلطة القائمة بالاحتلال بأن تقتل المدنيين الفلسطينيين وتتمادى في سياساتها غير المشروعة بينما يجري قتل الفلسطينيين ويتعرضون للعقاب الجماعي من خلال فرض العزلة السياسية والاقتصادية عليهم لانتخابهم حكومتهم بطريقة ديمقراطية. وفي هذا الصدد، لن يُنظر إلى أي نداءات توجه إلى الجانب الفلسطيني إلا على أنها نوع من النفاق ما دام لا يقابلها ضغط مماثل على السلطة القائمة بالاحتلال لكي تضع حدا لتدابيرها الفظة، وتنتهي إخضاعها للشعب الفلسطيني، وتقبل بحقه في الحياة في ظل الحرية والأمن، متمتعاً بحماية القانون الدولي.

ولابد للمجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن أن يتصرف بحزم من أجل وقف العدوان الأخير للسلطة القائمة بالاحتلال وتصعيدها للهجمات ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن يكفل امتثال سلطة الاحتلال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي. وما زال يحدونا الأمل في أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية لوقف هذا التدهور الخطير والاضطلاع بمسؤولياته في هذا الشأن.

**السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):**

اسمحوا لي يا سيدي بأن أعرب لكم عن أحر التهنية على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل وأن أثني على سلفكم، السفير مايورال، لإدارته القديرة لهذا المجلس في الشهر الماضي.

وأود أن أشير قبل أن أبدأ إلى أنني أصغيت بعناية شديدة للبيان الذي أدلى به المراقب الفلسطيني الذي تكلم فيه، بين جملة أمور، عن ازدواجية المعايير. وقد استخدم المراقب الفلسطيني مفردات كثيرة في الحديث عن ازدواجية المعايير. ولكن الأمر الغريب أو المثير للعجب أنه أغفلت منها

لإبادة إسرائيل، ويسعى للحصول على قدرات نووية لتحقيق ذلك، وينكر حدوث محارق اليهود بينما يعد العدة للمحرقة التالية، فقد واصل يوم السبت نداءاته بمحو إسرائيل من على الخريطة، وقال: "إن النظام الصهيوني في طريقه إلى الفناء". وأشار إلى إسرائيل بوصفها "شجرة جافة خبيثة سوف تنهار في عاصفة واحدة". ومن دواعي القلق بصفة خاصة أن يعلن هذا النظام ذاته في الأسبوع الماضي لا غير بأنه يقوم بتخصيص اليورانيوم، مما يشير إلى احتمال أن تكون لديه نية إطلاق العاصفة التي ذكرها.

إن هذه الكلمات تحدث عن نفسها ولا تحتاج إلى أي تفسير. فهي واضحة وتمثل الهدف المعلن لمحور الإرهاب هذا الذي جرى تنفيذه مرة أخرى بخدافيره، على نحو مروع للغاية، صباح اليوم في تل أبيب. وفي الأجساد المشوهة والدماء السائلة في ساحة السوق أبلغ دليل على ذلك.

في كل يوم يحرض الزعماء الأصوليون المتطرفون على ارتكاب المزيد من أعمال الإرهاب. وثمة سحابة قائمة تخيم على منطقتنا، وقد أخذت تستشري نتيجة للبيانات والأفعال التي يأتي بها قادة إيران وسوريا وحكومة السلطة الفلسطينية المنتخبة حديثا. وهذه البيانات الأخيرة إنما تشكل إعلانات صريحة للحرب. وأحث كلا منكم على الإصغاء إليها جيدا وعلى أخذها بمعناها الحرفي.

وفي ضوء - أو بالأحرى في ظلام - ذلك الكلام الصادر من أروقة المحور الجديد للشر والإرهاب الذي يجد صده باستمرار في أعمال على الأرض - أعمال القتل والإرهاب، والتفجيرات الانتحارية والقتل الوحشي - ومع حدوث ٨٠ تحذيرا يوميا من عمليات إرهابية في إسرائيل من بينها ١٦ تحذيرا مباشرا وتهديدا محمدا - فإننا نحث المجتمع الدولي ومجلس الأمن على اتخاذ إجراءات عاجلة في محاولة

المهجوم. بل ادعى بدلا من ذلك أن "للفلسطينيين كامل الحق في استخدام جميع الوسائل للدفاع عن أنفسهم" كما قال إن الهجوم له ما يبرره. وليس في رد الفعل المذكور مفاجأة لأن نفس هذا الشخص أشار منذ ما لا يزيد عن أسبوعين إلى أن حركة حماس ملتزمة بجميع أشكال المقاومة، بما فيها الهجمات الانتحارية.

ومن ثم فالعمل الإرهابي البشع الذي حدث اليوم، فضلا عن الأعمال التي سبقته، نتيجة مباشرة لمحور الإرهاب الجديد الذي سبق أن وصفته، وهو محور مؤلف من دول أعضاء في هذه المنظمة، وعلى وجه التحديد إيران وسوريا، ومن المنظمات الإرهابية التي تقدمان لها الملاذ والرعاية والتمويل والدعم، وعلى وجه التحديد حماس وحزب الله.

ولم يحدث هذا الفعل الإرهابي في فراغ. بل هو التطبيق السريع للبيانات المتطرفة والمجنونة والخطيرة التي أعرب عنها في الأسبوع الماضي فقط المسؤولون الفلسطينيون وأولواؤهم. فما سمعناه من ألفاظ ليس سوى جزء من اسطوانة الحقد والتحريض والسموم المستمرة.

واسمحوا لي أن أقدم لكم كيفما اتفق عبارات قليلة أدلى بها مؤخرا كبار المسؤولين الفلسطينيين. في يوم السبت الماضي، خلال مؤتمر إرهابي مثير للرعب حضره الكثيرون في طهران، قال خالد مشعل، وهو من زعماء حماس ويتخذ مقرا مريحا له عادة في دمشق، التي هي عاصمة أخرى من عواصم محور الإرهاب، "لن تعترف الحكومة الجديدة في فلسطين مطلقا بإسرائيل وليس هناك من طريق غير المقاومة لطرد العدو من أراضينا". أما إسماعيل هنية، رئيس وزراء السلطة الفلسطينية وأحدث إضافة إلى محور الإرهاب المذكور، فصرح بعد توليه مقاليد الأمور قائلا: "وزراء حكومة حماس كلهم معرضون للشهادة". وأما رئيس إيران، القائد الأعظم لهذا المحور الإرهابي، الذي ما انفك يدعو



بلدكم محاصرا بالصواريخ وقذائف الهاون من أرض فككتكم ارتباطكم بها للتو؟ هل كنتم ستنتظرون بدون فعل شيء كي يستمر الهجوم بالصواريخ؟ هل كنتم ستجلسون ساكنين في ظل استمرار العمليات الإرهابية على مواطنيكم المدنيين؟ وهل ستقومون - كما فعل، للأسف، عضو في مجلس الأمن والمجموعة الرباعية معا - بتمويل آلة الإرهاب هذه؟

إن إسرائيل لن تنأزل عن سلامة وأمن مواطنيها. ولن نسمح للقنابل البشرية وصواريخ القسام والكاتيوشا أن تخترق أراضيها، وتقتل المواطنين الإسرائيليين، وتعرض شعبنا للخطر. واسمحوا لي أن أكون واضحا تماما: إن إسرائيل تأسف لفقدان الأرواح، ولكن أي محاولة لمساواة فقدان الأرواح الناجم بطريق الخطأ عن قيام إسرائيل بالدفاع عن نفسها ضد مهاجم انتحاري يستهدف النساء والأطفال هي محاولة غير صحيحة وباطلة أخلاقيا. إن الإرهاب هو الإرهاب ولا يمكن تبريره ويجب عدم تبريره.

وفي ضوء كل ذلك، فإنني أسأل كل واحد منكم: ماذا كنتم ستفعلون؟ هل تجلسون وتنتظرون دفن أطفالكم؟ هل تتجاهلون الواقع المرير وتتصرفون على أساس أن كل شيء على ما يرام؟ أم أنكم ستحاولون وقف هذه الفظاعة والقضاء على هذا الخطر، ويجب أن أضيف أن هذا الخطر ليس مجرد خطر على إسرائيل، بل خطر على العالم الحر بأسره، وعلى الحضارة كما نعرفها، لأن محور الشر والإرهاب هذا يزرع بذور الحرب العالمية الأولى في القرن الحادي والعشرين.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين، بأن يقتصروا على أربع دقائق في الإدلاء ببياناتهم لتمكين المجلس من القيام بعمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها

لنوع عملية القتل القادمة، وهي الآن، مع الأسف، في طريقها إلى التنفيذ.

ولولا الجهود المقتدرة والمتقدمة لقوات الأمن الإسرائيلية وفعالية السياج الأمني، لرأينا في كل يوم مشهدا للقتل الفظيع والشوارع المملوطة بالدماء، والأطفال فاقد الأطراف والرعب الواسع الانتشار. ومنذ كانون الثاني/يناير تم منع ١١ هجوما إرهابيا انتحاريا كبيرا، وتم احتجاز ٩٠ مهاجما انتحاريا محتملا. وكان من الممكن لهذه الهجمات أن تقع في أماكن مكتظة في تل أبيب أو القدس مسببة عملية قتل جماعي. ولحسن الحظ أن قوات الأمن منعت أو أجهضت أسوأ تلك العمليات. ولكن عدد الهجمات الإرهابية في الفترة الحالية مستمر في الازدياد. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ نفذ الإرهابيون الفلسطينيون ٢٦ ٠٠٠ هجوم إرهابي ضد الشعب الإسرائيلي.

إن أحد أخطر التهديدات على الأمن في إسرائيل يتمثل في الإطلاق المستمر لصواريخ القسام وقذائف الهاون. ومنذ انسحاب إسرائيل من قطاع غزة أطلق الإرهابيون الفلسطينيون ما يزيد على ٥٠٠ صاروخ من طراز القسام وقذيفة هاون، وقد مثل ذلك الشكل الرئيسي للإرهاب ضد إسرائيل من قطاع غزة الذي فكت إسرائيل ارتباطها به. وفي نفس اليوم الذي جرت فيه انتخاباتنا البرلمانية الوطنية، أطلقت منظمة إرهابية فلسطينية، لأول مرة، صاروخ كاتيوشا في داخل إسرائيل.

حضرنا أعضاء مجلس الأمن، تخيلوا كيف سيكون شكل الحياة لديكم، في كل يوم، لو أن الصواريخ أمطرت في سماء مجتمعاتكم. إنكم لا تعرفون إذا كانت بيوتكم ستعرض للإصابة. ولا تعرفون إذا كانت مدرسة طفلكم ستضرب. وأنتم تتعرضون للهجوم ليلا ونهارا. وأود أن أسأل كل ممثل في المجلس: ما ذا كنتم ستفعلون إذا كان

بل هناك من يدافع بالفعل عن هذه الهجمات القاتلة والوحشية.

إننا نأسف لفقدان الأرواح بما في ذلك في غزة. ويجب أن تؤدي الأمم المتحدة دورا متوازنا في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأن تشجع الطرفين على اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق التقدم وفقا لخارطة الطريق. والأمم المتحدة لا يمكنها أن تؤيد جانبا ضد الآخر. ولكن الأمم المتحدة نددت مرارا وتكرارا بالإرهاب وينبغي أن تفعل ذلك مرة أخرى في هذا اليوم.

إن القرارات والبيانات غير المتوازنة تقوض مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على أن تكون وسيطا نزيها. وخلال المشاورات التي جرت في الأسبوع الماضي بشأن اعتماد بيان رئاسي أبدت الولايات المتحدة استعدادها لتأييد بيان متوازن يدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات من شأنها تصعيد الوضع. ولسوء الطالع، لم نتمكن من التوصل إلى بيان متوازن يحدد الدور الحاسم الذي ينبغي أن يؤديه كل من الطرفين من أجل تهيئة المناخ اللازم لتحقيق التقدم وفقا لخارطة الطريق.

إن إسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها. وإدانة إسرائيل بسبب دفاعها عن النفس، وبدون التسليم بالاستفزاز الذي يسببه استمرار الهجمات بصواريخ القسام أو بمسؤولية السلطة الفلسطينية عن اتخاذ إجراءات لمنع هجمات القسام لا تليق بمجلس الأمن.

ونظرا للهجوم الإرهابي الذي وقع في تل أبيب اليوم، من المهم بصفة خاصة التشديد على مسؤولية السلطة الفلسطينية عن اتخاذ إجراءات لوقف الإرهاب. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل صامتا، بينما حماس، وهي الحزب الحاكم في السلطة الفلسطينية، تؤيد مثل هذه الهجمات.

بيانات طويلة أن تقوم بتعميم النص المكتوب وأن تدلي بنص موجز للبيان في قاعة المجلس.

**السيد بولتون** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إننا نجتمع في أعقاب عمل إرهابي شرير ومقيت وقع في تل أبيب. وينبغي لنا أولا أن نعرب عن تعازينا لعائلات الضحايا والحكومة وشعب إسرائيل، وأن نعبر عن سخطنا أيضا.

إن عبء المسؤولية عن منع الهجمات الإرهابية، كهذه العملية، يقع على عاتق السلطة الفلسطينية. وقد لاحظت الولايات المتحدة ردود فعل مجموعة من المنظمات الإرهابية، بما فيها حماس، التي دافعت بل وحيّت العمل الإرهابي الذي حدث في تل أبيب اليوم، كما أننا لاحظنا التنديد السريع من جانب الرئيس عباس بها. إن الدفاع عن العمليات الإرهابية أو تأييدها من جانب مسؤولين في مجلس الوزراء الفلسطيني ستكون له أخطر الآثار على العلاقات بين السلطة الفلسطينية وجميع الدول التي تسعى إلى السلام في الشرق الأوسط.

وقد أشارت المجموعة الرباعية في بيانها الصادر في ٣٠ آذار/مارس إلى قلقها الشديد لأن الحكومة الفلسطينية الجديدة لم تلتزم بمبادئ نبد العنف والاعتراف بإسرائيل واحترام الاتفاقات والالتزامات السابقة بين الأطراف، بما في ذلك خارطة الطريق.

ويجب أن تتحمل السلطة الفلسطينية المسؤولية عن إنفاذ القانون والنظام وأن تتخذ إجراءات فورية لتفكيك الهياكل الأساسية للإرهاب. إننا نجتمع في أعقاب هجوم إرهابي وقع في تل أبيب، وفي حقيقة الأمر أن الحكومة الفلسطينية، ساندت هذا العمل الخسيس. ولم يتوقف الأمر عند عدم اتخاذ أي إجراء لمنع إطلاق صواريخ القسام على إسرائيل أو الهجمات الإرهابية مثل الهجوم الذي وقع اليوم،

**السيد مايورال (الأرجنتيني)** (تكلم بالإسبانية): في الأسابيع الأخيرة، استمر المدنيون الأبرياء، الفلسطينيون والإسرائيليون على السواء، يعانون من الانتقام وعمليات الاقتصاص جراء دورة جديدة من أعمال العنف. وللأسف، فإن الاتهامات المتبادلة بين الأطراف في ما يتعلق بالأسباب المباشرة لأعمال العنف الأخيرة اتهامات مألوفة جدا. والمخلج أننا، أصبحنا معتادين على أن نبقي متفرجين على أعمال العنف. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بل حتى قبله، دأبنا على أن نسمع نفس الحجج من كلا الجانبين. ولذلك السبب لا يسعنا سوى أن نسأل أنفسنا إلى متى سيتحمل الفلسطينيون والإسرائيليون الأبرياء المزيد من المعاناة قبل أن يتخلى بعض قادهم عن الطريق المسدود المتمثل في الإنكار المتبادل ويبدأوا بشكل لا رجعة فيه الرحلة نحو السلام والمصالحة والاعتراف.

ونؤمن بأن الخطوة الأساسية نحو إنهاء الحلقة المفرغة تتمثل في أن تعترف كل من حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالتطورات الشرعية للأخرى في الأمن وفي العيش في سلام وكرامة، وفي أن يتخذوا من ثم خطوات ملموسة لتحقيق هذه التطورات.

إن حق إسرائيل في العيش في سلام وأمن يتطلب أن تتخذ السلطة الفلسطينية تدابير حاسمة ضد الأفراد أو الجماعات التي تقوم بشن الهجمات على الأهداف الإسرائيلية. ونؤمن بأن على الحكومة الفلسطينية الجديدة أن تتخذ موقفا واضحا ضد العنف وأن تتصرف بشكل عاجل لوقف الهجمات بالصواريخ من طراز القسام من قطاع غزة، والهجمات الانتحارية وأن تفكك البنى التحتية للإرهاب، على النحو الذي طالبت به خريطة الطريق.

وتدين الأرجنتين بشدة الهجوم الإرهابي الذي ارتكب قبل ساعات قليلة في تل أبيب وتعرب عن صادق

إن الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني ما زالت تشكل أيضا شائلا لنا. وقد ظلت الولايات المتحدة منذ زمن طويل تدعم الشعب الفلسطيني من خلال المساهمات الكبيرة بأموال المساعدة الخارجية. وأعلنت الولايات المتحدة في ٧ نيسان/إبريل بأنها ستزيد مساعداتها الإنسانية لعموم الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى المساعدة. وستزداد المساعدة الإنسانية الأساسية - بما في ذلك الصحة والأغذية والتعليم - بنسبة ٥٧ في المائة، بحيث تصل إلى قيمة ٢٤٥ مليون دولار. وستقدم الولايات المتحدة أيضا ٤٢ مليون دولار لتعزيز المجتمع المدني والمؤسسات المستقلة. وستدار هذه المساعدات من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من الأطراف الفاعلة غير التابعة للسلطة الفلسطينية، بما فيها المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة التزاما صارما بخريطة الطريق وبرؤية وجود دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولكن بغية إحراز تقدم في خريطة الطريق، لا بد من وجود شريكين وأي حكومة للسلطة الفلسطينية ترفض تحمل مسؤوليتها عن منع وقوع أعمال الإرهاب ومعاينة مرتكبي أعمال العنف تلك، وتعطي بعدم رغبتها في إدانة تلك الهجمات على الأقل موافقة ضمنية وتشجيعا للإرهاب، لا يمكن أن تعتبر شريكا في السلام.

وفي الختام، أود أن اذكر أن جلسات مجلس الأمن مثل هذه الجلسة التي تعقد اليوم لا تقدم إسهاما يذكر في تحسين الحالة على أرض الواقع. فهذه الجلسات تستهلك وقتا وموارد كبيرة، ولكنها في نهاية المطاف لا تحرز أي نتائج ملموسة. وفي الواقع، فإننا بتحويل انتباهنا عن المسائل الحقيقية لا نعزز قضية السلام.

مرة أخرى مناشدتنا إسرائيل أن تتخذ تدابير لإبقاء معبر كارني مفتوحا بشكل دائم. وينبغي لكلا الطرفين أن يمنحا أولوية لاتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن حرية التنقل والعبور وللتنفيذ العاجل لهذا الاتفاق.

وهذه، في جوهرها، هي الرسالة التي نود أن نوجهها إلى الإسرائيليين والفلسطينيين. ونشعر بالأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن من توجيه رسالة مماثلة الأسبوع الماضي ولفشل المفاوضات بشأن مشروع بيان رئاسي. ويرى بلدي أن الصيغة النهائية لمشروع النص كانت متوازنة وكان من شأها أن تشكل أساسا سليما لرد حسن التوقيت على الحوادث الحالية في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أنه بالرغم من الخلافات المستمرة بين الأطراف، تنشاطر جميعا مصلحة مشتركة وواجبا لمنع وقوع أزمة أمنية وإنسانية في الشرق الأوسط، وخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونبقى مقتنعين بأن أفضل وسيلة لتفادي وقوع تلك الأزمة هي من خلال إجراء مفاوضات بحسن نية تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية ومتصلة الأراضي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

**السيد البدر (قطر):** السيد الرئيس، أود في البداية أن أعبر عن شكرنا لكم على عقد هذه الجلسة لإطلاع أعضاء المجلس على ما يستجد من أحداث في تلك المنطقة الهامة من العالم.

إن دولة قطر تؤمن إيمانا كاملا بحل التفاعلات سلميا عن طريق التفاوض المستند إلى قرارات الشرعية الدولية والمبادرات السلمية المتمثلة في مبادرة خارطة الطريق، ومبادرة قمة بيروت العربية، التي التزمت بها الدولة العربية.

إن السياسات القائمة على العنف والممارسات القمعية التي يقوم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي، في تحد

تعاذيلها لأسر الضحايا والحكومة إسرائيل. ونشدد على أنه لا يوجد مبرر إطلاقا لقتل المدنيين الأبرياء. وبالمثل، على الحكومة الجديدة للسلطة الفلسطينية أن تفي بالشروط الثلاثة التي حددتها المجموعة الرباعية وأيدها مجلس الأمن، ويؤيدها بلدي تأييدا كاملا.

ولا يمكن استيفاء الحق الفلسطيني في العيش في سلام وكرامة ما لم تنه إسرائيل فورا العمليات العسكرية في الأراضي المحتلة، وعمليات الإعدام الخارجة عن نطاق القانون والممارسات الأخرى التي تخالف القانون الدولي.

وفي السياق نفسه، على إسرائيل أن توقف جميع النشاط الاستيطاني وأن توقف بناء الحاجز الفاصل على الأرض الفلسطينية. وفي ذلك الصدد، لا يمكننا سوى أن نلاحظ أنه إذا أصبح أفق إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء حلما بعيدا بسبب استمرار الإجراءات الإسرائيلية الانفرادية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فسيصبح من العسير بشكل متزايد إقناع الفلسطينيين بأن من الحتمي قبول طريق التوفيق.

ونؤكد من جديد على أنه لا يمكن فرض السلام بشكل انفرادي أو بالقوة. وعلى العكس، لا بد أن يتحقق السلام من خلال التوصل إلى حل نهائي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال المفاوضات بحسن نية بين الطرفين. ولذلك السبب، فإن أي تعديلات على أرض الواقع لخط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ يجب الاتفاق عليها في إطار تلك المفاوضات وألا تكون ناجمة عن الوضع الراهن على أرض الواقع.

كما أن حق الفلسطينيين في العيش في سلام وكرامة يتصل بالقيود المفروضة على حرية التنقل والعبور. ولا شك أن عزل قطاع غزة أسهم في زيادة معاناة سكان تلك المنطقة وفي المزيد من تدهور الحالة الإنسانية الخطيرة بالفعل. ونحدد

السلام وفقا للأسس المتفق عليها، ومنها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، التي أقرتها قمة بيروت ودعا إليها القادة العرب مجددا في الخرطوم.

إن دولة قطر إذ تحت الأطراف المعنية على تحمل المسؤولية والعودة إلى طاولة المفاوضات، تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى النظر بشكل جدي في عملية السلام والانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، حيث إن السبب الأساسي للصراع هو استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينية، إن أردنا إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة.

**السيد دلا سابلير** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يعلن تأييده التام للبيان الذي سيدي به بعد قليل سفير النمسا باسم الاتحاد الأوروبي.

يساور فرنسا قلق بالغ إزاء التصعيد الأخير في أعمال العنف في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة الذي تسبب بسقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، لا سيما الأطفال. ونود أن نعرب عن تعازينا القلبية لأسر الضحايا وكذلك للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

تدين فرنسا بأشد العبارات الهجمة الانتحارية المهلكة التي ارتكبت هذا الصباح في تل أبيب. فقد أثارت تلك الهجمة مجددا مشاعر الرعب والإدانة. ولا يمكن لأي شيء على الإطلاق أن يبرر هذا العمل الذي ينم عن الحقد، ونحن نشعر بالدهشة إزاء تعليقات الناطق باسم حماس في ذلك الصدد. وندين أيضا إطلاق صواريخ محلية الصنع من قطاع غزة على إسرائيل. ونرحب بالموقف الواضح الذي اتخذته الرئيس محمود عباس ضد أعمال العنف، ونناشد الحكومة الفلسطينية أن تندد بالإرهاب علنا وأن تتخذ تدابير فورية لمنع مثل هذه الهجمات.

واضح للشرعية الدولية ولقرارات هذا المجلس، والتي تستهدف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والعجزة، والإعدام خارج نطاق القانون، كفيلة بتوليد العنف المضاد، مما يزيد من التوتر وعدم الاستقرار، ويقوض كل فرصة لإحلال السلام.

إننا نود التأكيد على الثوابت الآتية: أولا، إن انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي جاءت بحكومة جديدة تميزت بكونها انتخابات ديمقراطية نزيهة، عكست الإرادة الحرة للشعب الفلسطيني وممارسة حقه الديمقراطي. وعليه فإننا نشدد على ضرورة احترام خيارات الشعب الفلسطيني الديمقراطية وقبول جميع الأطراف للسلطة المنتخبة من الشعب الفلسطيني.

ثانيا، إن أية تسوية أحادية تتعارض مع المرجعيات والأسس التي قامت عليها عملية السلام لن تشكل تسوية شاملة ومستدامة.

ثالثا، إن الممارسات القمعية والسياسات غير القانونية مثل توسيع وبناء المستوطنات، ومواصلة بناء الجدار العازل، وعزل المدن والقرى الفلسطينية وفصل بعضها عن بعض تؤدي جميعها إلى عرقلة جهود السلام وإلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

رابعا، إن ما شهده الطرفان من تغيرات في الحكومة تضع منطقة الشرق الأوسط على عتبة قرارات مصيرية قد تحدد مستقبل المنطقة. وبما أن مجلس الأمن قد دعا مرارا إلى السعي لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة تتوفر لديها مقومات البقاء والعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، فلا بد إذا لمجلس الأمن والمجتمع الدولي، ولا سيما راعية عملية السلام، المجموعة الرباعية، من بذل المزيد من المساعي والجهود الضرورية لاستئناف عملية

يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى السلطة الفلسطينية لم تعلق إلا بصورة جزئية ومؤقتة. ويظل الاتحاد الأوروبي المانع الرئيسي للسلطة الفلسطينية. وترى فرنسا أن من المهم الحفاظ على استمرار المساعدة المخصصة للشعب الفلسطيني. وبهذا ستستمر المساعدة الإنسانية، بصفة عامة، وستستمر أيضا مشاريعنا التعاونية، لا سيما في المجالات الحيوية مثل الرعاية الصحية.

إلا أن المساعدة المباشرة في مجال الميزانية عقلت بصورة مؤقتة إلى أن يتم تحديد قنوات بديلة، لكفالة تخصيص هذه المساعدة بوضوح للاحتياجات ذات الأولوية مثل التعليم والرعاية الصحية. ويعتزم مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي استعراض هذه المسألة بصورة دورية لتقييم موقف الحكومة الفلسطينية تجاه المبادئ الثلاثة التي حددها الاتحاد الأوروبي، والمجموعة الرباعية ومجلس الأمن، ألا وهي، نبذ العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والاعتراف بالاتفاقات السابقة المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إن الغرض من تلك السياسة ليس معاقبة الشعب الفلسطيني، وإنما تشجيع الحكومة الفلسطينية الجديدة على اعتماد مبادئ عملية السلام التي صادق عليها المجتمع الدولي ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ مؤتمر مدريد.

وتعتقد فرنسا أن التصعيد الأخير في أعمال العنف يتطلب استجابة سياسية قوية من جانب المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نأسف حيال عجز مجلس الأمن الأسبوع الماضي عن الاتفاق على مشروع بيان رئاسي متوازن قدمته قطر وأيده وفدي.

وفي هذا السياق الهش، نرى من الضروري أن تأخذ المجموعة الرباعية زمام مبادرة قوية من شأنها أن تعيد الطرفين إلى مائدة التفاوض. ونرحب بموقف الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء إيهود أولمرت لصالح استئناف محادثات

لقد أعرب بلدي في مناسبات عديدة عن قلقه إزاء أعمال العنف المتزايدة في قطاع غزة. فاستخدام إسرائيل للقوة، وبخاصة القصف المدفعي العشوائي على قطاع غزة، يفرض تهديدا على السكان المدنيين. ومع التسليم بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الأعمال الإرهابية، نناشد الحكومة الإسرائيلية إظهار قدر أكبر من ضبط النفس ووقف هذه الممارسات التي تتعارض مع القانون الدولي، وبخاصة عمليات الاغتيال خارج إطار القضاء.

وفرنسا تدعو إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس. ونناشد الطرفين احترام الترتيبات المتفق عليها العام الماضي في مؤتمر قمة شرم الشيخ. وتبرز الحوادث الأخيرة أيضا أهمية إبقاء القنوات مفتوحة بين إسرائيل وفلسطين. وفي ذلك الصدد، نشجع القرار الإسرائيلي بإغلاق مكتب الاتصال في أريحا ونشجع الطرفين على مواصلة الحوار.

ويود بلدي أن يعرب عن قلقه إزاء التدهور الخطير في الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، لا سيما في قطاع غزة. ويجب على إسرائيل أن تقي بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. ويجب أن تحترم التزامها بموجب الاتفاقات السابقة. وتدعو فرنسا إلى احترام جميع أحكام اتفاق الحركة والعبور المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر وتنفيذها السريع. وإن إعادة الفتح الكامل لمعبر كارني أمر حيوي في هذا الصدد. وندعو الحكومة الإسرائيلية أيضا إلى أن تعيد بصورة تامة جميع إيرادات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية التي جمعتها إسرائيل نيابة عنها تمشيا مع بروتوكول باريس.

لقد ذكرت مؤخرا أمام هذا المحفل أن فرنسا والاتحاد الأوروبي بأسره يحرصان على عدم معاقبة الشعب الفلسطيني أو التضحية بالمنجزات المؤسسية التي أحرزت على مدى العقد الماضي. وفي ما يتعلق بالقرارات الأخيرة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي، يود وفدي أن يشدد على أن المساعدة التي

هناك أي مبرر لذلك. وتنتقد بتعازينا إلى الأسر المكبوتة ونعرب عن مؤاساتنا للذين عانوا نتيجة لتلك الهجمات.

وننوه بالرئيس عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، لإدائته ذلك العمل الإرهابي. إن نوايا الذين ارتكبوه واضحة، وهي أن يزيدوا بأكبر قدر ممكن من سوء الحالة الصعبة بالفعل للعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية بهدف إطلاق دوامة جديدة من العنف والقضاء على أي آمال في التوصل إلى تسوية طويلة الأجل تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية تتمتع بعلاقات حسن الجوار مع إسرائيل. وفي ظل هذه الظروف، من الأهمية بمكان أن نحول دون تدهور الحالة، الذي قد يؤدي إلى مواجهة مباشرة. وينبغي أن نبعث رسالة واضحة إلى كلا الجانبين بأنه يجب عليهما الكف عن اتباع السياسات المؤدية إلى استخدام القوة من أجل التوصل إلى تسوية، ويجب عليهما العمل على إجراء حوار على أساس خريطة الطريق.

وفي هذه المرحلة الحرجة ندعو السلطة الفلسطينية إلى بذل قصارى جهدها لمنع الأعمال العدوانية ضد إسرائيل، وفوق كل شيء الهجمات الإرهابية، وعمل كل ما بوسعها لضمان مراقبة الحالة بصورة ملائمة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ويتوقع المجتمع الدولي من الفلسطينيين إعادة التأكيد على أنهم سينفذون جميع الالتزامات التي تعهدوا بها بموجب الاتفاقات الثنائية والاتفاقات الأخرى مع إسرائيل، وأن يعيدوا التأكيد أيضا على التزاماتهم بالمبادئ المحددة في البيان الذي أصدرته في ٣٠ كانون الثاني/يناير المجموعة الرباعية من الوسطاء الدوليين. وتلك المبادئ تنص على نبذ العنف كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ومراعاة الالتزامات والترتيبات السابقة والامتثال لها - وخاصة خريطة الطريق، التي يشكل تنفيذها أوثق طريقة لتحقيق تسوية تفاوضية عادلة للمسألة.

السلام. وعلينا أن نطالبهما بالوفاء بوعدتهما. وتناشد فرنسا مرة أخرى رسمياً الطرفين الامتناع عن تنفيذ أي عمل أو إجراء أحادي قد يصدر حكماً مسبقاً على نتيجة مفاوضات الوضع النهائي أو يهدد قابلية تطبيق حل وجود دولتين.

وفي ذلك الصدد، ما زلنا نشعر بقلق شديد إزاء استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وإزاء مسار الجدار العازل، الذي يخالف فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة د.إ.ط-١٥/١٠، وإزاء العقوبات التي تعترض وصول السكان الفلسطينيين أو سكان الضفة إلى وادي الأردن.

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً اهتمام فرنسا العميق بتحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط، على أساس مرجعية مؤتمر مدريد، ومبادرة الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية المعتمدة في مؤتمر قمة بيروت في سنة ٢٠٠٢ وقرارات مجلس الأمن.

**السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**

إن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تسبب قلقاً بالغاً. إذ وقعت مؤخراً حوادث أطلق فيها متطرفون فلسطينيون صواريخ إلى داخل الأرض الإسرائيلية من قطاع غزة، وردّت قوات الدفاع الإسرائيلية بهجمات مضادة. ووقع أناس أبرياء ضحايا لتلك الحوادث، التي أدت في مجملها إلى زيادة في التوترات وتدهور في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية.

وتعقد جلسة مجلس الأمن هذه على خلفية الأحداث المأساوية التي وقعت اليوم في المحطة المركزية للحافلات في تل أبيب، التي كانت مسرحاً لعمل إرهابي، ادعت منظمة الجهاد الإسلامي المسؤولية عنه. وروسيا تدين بشدة وبشكل قاطع الهجمات الدموية الأخيرة التي نفذها الإرهابيون في تل أبيب. وقد ضربوا مرة أخرى أناساً أبرياء؛ ولا يمكن أن يكون

السلطة الفلسطينية للاحتياجات الإنسانية. ونتوقع أن تسهم تلك التدابير في منع حدوث مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية.

**السيد أو شيما (اليابان)** (تكلم بالانكليزية): في الأسابيع التي أعقبت الانتخابات في فلسطين وإسرائيل، أصبحت إمكانية السلام وعملية السلام في الشرق الأوسط تواجهان تحديات معقدة، تتطلب المعالجة الدقيقة وأقصى درجات ضبط النفس من كلا الطرفين إذا ما أريد تجنب مزيد من التدهور في الحالة.

وتعرب اليابان عن قلقها البالغ إزاء استمرار العنف الذي ظل يجري منذ الأسبوع قبل الماضي، وشمل هجمات صاروخية على إسرائيل من قطاع غزة وتصعيد العمليات العسكرية الإسرائيلية، وخاصة قصف غزة بالقنابل، وأدت تلك الهجمات من الجانبين إلى إصابات وسط المدنيين الأبرياء. ونحن ندين بشدة التفجير الانتحاري الذي نفذ في تل أبيب صباح اليوم، وتسبب في مزيد من الوفيات والإصابات. ونود أن نعرب عن أعمق تعازينا للضحايا والأسر المكومة، التي تعاني نتيجة لتكرار أعمال العنف على كلا الجانبين.

ولا يمكننا إلا أن نظل نشعر بقلق بالغ من أن تكرر هذه الهجمات والهجمات المضادة قد يعوق بصورة خطيرة الجهود التي تبذل مستقبلا من أجل الحوار والتعاون في سبيل تحقيق السلام. ولذلك ندعو كلا الطرفين، الإسرائيليين والفلسطينيين، لممارسة أقصى درجات ضبط النفس لمنع تصاعد العنف مستقبلا واستعادة الهدوء.

ونتوقع اليابان توقعاً قوياً أن تعتمد الحكومة الفلسطينية الجديدة بقيادة حماس سياسة من شأنها تعزيز عملية السلام وفقاً للاتفاقات والالتزامات القائمة، بما في ذلك خريطة الطريق. وفي هذه الفترة الحرجة يقتضي الأمر،

وندعو أيضاً حكومة إسرائيل إلى إظهار ضبط النفس، بالرغم من الظروف الصعبة، والحيلولة دون الوقوع في مواجهة مباشرة. ويجب على إسرائيل أيضاً الامتناع عن الأعمال الأحادية التي تحكم مسبقاً على اتفاقات المركز النهائي، وخاصة فيما يتعلق بأنشطتها الاستيطانية وبناء الجدار العازل. ويجب عليها أيضاً الكف عن ممارستها عمليات القتل خارج نطاق الإجراءات القضائية.

ونحن موقنون أيضاً بأن الجهود المشتركة وحدها هي التي يمكنها منع جميع الهجمات الإرهابية، وإنهاء دوامة العنف وتحديد العملية السياسية، على أساس خريطة الطريق. وعلى الخصوص، نعتقد أن استئناف الاتصالات بين الطرفين بأسرع ما يمكن، على أساس خريطة الطريق، من شأنه تحقيق تسوية للأزمة الراهنة. وسيظل الاتحاد الروسي يدعم بقوة الجهود المبذولة في سبيل تلك الغاية، بما في ذلك في إطار المجموعة الرباعية.

وبالنظر إلى الحالة الإنسانية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية، يجب مواصلة تقديم المساعدة الدولية إلى السلطة الفلسطينية، بدون أفضليات سياسية. وينبغي للمجتمع الدولي عمل كل ما بوسعه لضمان استمرار تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والإنسانية الملحة. وإن إنهاء هذه المساعدة، كما أعلن ممثلو الاتحاد الروسي في عدد من المناسبات، يمكن أن تكون له آثار خطيرة ولن يسفر إلا عن تدهور الحالة والتسبب في اندلاع العنف والمواجهة من جديد، مما يزيد سوء الحالة الإنسانية الصعبة بالفعل في الأراضي الفلسطينية.

ونرى أنه يتعين على المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي بأسره منع الأحداث من التطور في ذلك الاتجاه. ويقدم الاتحاد الروسي تبرعات إلى الفلسطينيين وسيقدم، في المستقبل القريب، ١٠ ملايين دولار كمساعدة عاجلة إلى



آذار/مارس، على أن يجري تسليمها عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا على التزام اليابان بمواصلة القيام بدور نشط في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية والازدهار في الشرق الأوسط. وسنواصل العمل مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم، واحترام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر جامعة الدول العربية الذي انعقد في بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٢.

**السيد نانا إفاه - أبتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية):**

السيد الرئيس، يود وفدي أن يشكركم على عقد هذه الجلسة. إننا نقدر العمل الممتاز الذي تؤديه في توجيه شؤون هذه الهيئة.

لقد أصبح عقد هذه الجلسة ضروريا بسبب استمرار العنف في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحديدًا بسبب عمليات الهجوم بالصواريخ مؤخرا على إسرائيل انطلاقًا من غزة وتصعيد العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة. والانتحار المروع بالقنابل الذي حصل في تل أبيب اليوم وأودى بحياة أبرياء يظهر بوضوح عقم اللجوء إلى العنف من كلا الجانبين ليحل محل تحقيق تسوية تفاوضية لقضية فلسطين. وبأسف وفدي لارتفاع عدد الوفيات في كلا الجانبين، ويغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على إدانته لجميع أعمال العنف والتدمير.

إننا ندرك الحاجة العاجلة إلى أن تمارس فلسطين وإسرائيل أقصى درجات ضبط النفس وأن تمتنع عن العنف، الأمر الذي يعني أنه ينبغي لكلا الجانبين عدم اللجوء إلى تدابير أحادية تفاقم في التوترات وتقوض الجهود الرامية إلى

أكثر من أي وقت مضى، الحكمة السياسية والشجاعة، فضلا عن ضبط النفس، للتقدم بعملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن نضع آمالا في الحكومة الفلسطينية الجديدة، التي انتخبت من خلال العملية الديمقراطية، واثقين بأنها ستمارس مسؤولية الحكم المناسبة في تعاون كامل مع الرئيس عباس، وبأنها ستبذل العنف وتسلك طريق السلام والتعايش السلمي والازدهار المشترك مع إسرائيل.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في توجيه رسالة إيجابية قوية إلى حكومة السلطة الفلسطينية الجديدة، لتشجيعها على البدء في الخطوات اللازمة لاستئناف عملية السلام. ويجب علينا أيضا تشجيع إسرائيل على بذل مزيد من الجهود لتحقيق السلام من خلال الحوار مع الجانب الفلسطيني. وتأمل اليابان في أن يتخذ كلا الجانبين خطوات لإجراء مفاوضات مباشرة بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء المؤقت أولميرت في أقرب وقت ممكن، كجزء أساسي من جهدهما المشترك للتحرك نحو السلام.

وبالنسبة إلى مسألة المساعدة الفلسطينية، سترصد اليابان بدقة، بوصفها أحد المانحين الرئيسيين لفلسطين، سياسة الحكومة الفلسطينية الجديدة حيال المسائل الرئيسية التي تهمنا. وفي غضون ذلك، سوف نواصل توفير المساعدة الإنسانية بغية تفادي تدهور الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني.

قبل عام، وفيما كان الرئيس عباس يقوم بزيارة لليابان، أعلنت الحكومة اليابانية تقديم مساعدة في القريب العاجل بلغت قيمتها حوالي ١٠٠ مليون دولار، دعما للجهود التي يبذلها الرئيس لتحقيق السلام ورفاه الشعب الفلسطيني. وحتى اليوم، جرى تقديم أكثر من ٧٠ في المائة من هذا المبلغ، بما في ذلك تقديمنا مؤخرا معونة غذائية إلى الفلسطينيين بقيمة ٦ ملايين دولار تقريبا وذلك في منتصف

ومن شأن إدارة حماس أن تؤدي خدمة كبيرة لنفسها وللشعب الفلسطيني لو أنها تنتهج سياسات تقضي إلى النهوض بعملية السلام. وإذا فعلت ذلك، فإنها ستكسب رضا جميع الحكومات والشعوب التواقفة إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط، وتناهى بنفسها عن الجزاءات الاقتصادية التي بدأ شعبها يشعر بوطأها المؤلمة.

ونود أن نختتم بمناشدة حكومتي إسرائيل وحماس بالعمل معا صوب التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل ونهائي للصراع في الشرق الأوسط. ومجلس الأمن، فضلا عن المجموعة الرباعية، ينبغي أن يضطلع بدور داعم لمساعدة الطرفين على العمل بدأب من أجل تحقيق هذا الهدف.

**السيد دي ريفيرو (بيرو)** (تكلم بالإسبانية):  
لم يتصور وفدي أنه بعد الأيام القليلة الأخيرة في الأسبوع الماضي نقوم بمناقشة الشرق الأوسط ونقبل إجراء مناقشة مفتوحة كهذه في مجلس الأمن، لم نكن نتوقع أننا سنواجه عملا إرهابيا وإنما حدث ذلك.

إن هذا يدلل بالتأكيد على أن أولئك الذين يقاتلون الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لا يحظون بتوافق الآراء، ولا بالتحكم في كيفية شن كفاحهم. البعض يدين، والبعض يهنئ، والبعض يظل صامتا. هذه مشكلة عندما تحاول إجراء مفاوضات؛ بل هذا هو جوهر المشكلة. لهذا يود وفدي أن يعرب عن أشد الإدانة للهجمة الإرهابية التي حدثت في تل أبيب صباح هذا اليوم. فهذا العمل، على غرار أي عمل إرهابي آخر، يستحق الإدانة وهو غير مقبول، أيا كان هدفه. ونتقدم بتعازينا إلى الحكومة الإسرائيلية وإلى أسر الضحايا.

إن ما يحدث الآن هو أن عملية التفاوض بأسرها في خطر - السلام في الشرق الأوسط، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. والمهم أن يتخذ كلا الطرفين

تحقيق السلام في المنطقة. فالمعاناة الإنسانية الكبيرة الناجمة مباشرة عن دورة العنف هذه لا تطاق، ونحن نعتقد أنه يتحتم على المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى، وبخاصة المجموعة الرباعية، المساعدة على جلوس الجانبين مجددا إلى طاولة المفاوضات. وسوف نواصل تشجيع المجموعة الرباعية على بقائها منخرطة بنشاط في البحث عن تحقيق السلام في المنطقة، وعلى مساعدة فلسطين وإسرائيل في المضي على الطريق المفضي بهما إلى تحقيق حل عادل ودائم للصراع القائم بينهما.

ولقد سنحت الفرصة مؤخرا لوفدي كي يذكر في مجلس الأمن أن هذا الجهاز ينبغي أن يستهدي بالقرارات التي يتخذها بشأن هذا الصراع، وهي قرارات أكدت باستمرار على مر السنين حقوق ومصالح فلسطين وإسرائيل معا. ونود التأكيد مجددا على أن للفلسطينيين الحق في إقامة دولتهم المستقلة، دولة تكفل حرية الحركة لمواطنيها وتكون لديها توقعات حقيقية بتحقيق التنمية المستدامة؛ في حين أن للإسرائيليين الحق كذلك في إقامة دولة لهم داخل حدود مرسمة جيدا وآمنة.

وفيما يجري تشجيع حماس على التفكير من جديد في موقفها من إسرائيل وإلزام حكومتها باحترام جميع الاتفاقات القائمة، بما في ذلك الإبقاء على وقف إطلاق النار بين فلسطين وإسرائيل، نلاحظ مع القلق التقارير التي تفيد بوقف المساعدة إلى السلطة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس. أما الذين يعانون من هذا الوقف فهم العمال الفلسطينيون الذين يحرمون من رواتبهم والعناية بأسرهم. ونحث على وجوب إيلاء اهتمام أكبر لعدم التسبب بمصاعب اقتصادية لا لزوم لها للفلسطينيين الذين يحرم العديد منهم، بدون ارتكابهم أي خطأ، من بعض ضرورات الحياة الأساسية.

ولا بد، من أجل الوصول إلى اتفاق بين الطرفين، أن نحول دون وجود أي فرصة للقيام بأعمال عنف انفرادية.

ونرى أنه لا شك في أن الشعب الفلسطيني انتخب حكومة السلطة الفلسطينية الجديدة بطريقة ديمقراطية، وأعطاهم ولاية واضحة لتحسين أحواله المعيشية التي كانت سيئة، فضلا عن وضع حد للاحتلال. غير أن تلك الولاية التي أعطاهم الشعب الفلسطيني لحماس لا تعني رفض الالتزامات الدولية التي اضطلعت بها حكومة السلطة الفلسطينية السابقة. ولهذه الأسباب، ينبغي ألا تتجاهل الحكومة الجديدة المجموعة الرباعية - لأنها بذلك تعزل نفسها عن المجتمع الدولي - لأن نفس الشعب الفلسطيني الذي انتخبها هو الذي سيدفع ثمن تلك العزلة في نهاية المطاف.

وأيد البيان الرئاسي الذي اعتمدناه في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/5) الطلب الذي تقدمت به المجموعة الرباعية في لندن بأن تتخلى حكومة السلطة الفلسطينية الجديدة عن العنف، وبأن تعترف بإسرائيل، وبأن تمتثل للالتزامات الدولية التي اضطلعت بها الإدارة الفلسطينية السابقة. وذلك الطلب الذي تقدمت به المجموعة الرباعية يؤيده أيضا الشركاء الرئيسيون الذي يقدمون المساعدة للشعب الفلسطيني، والذين بدأ العديد منهم في الحد من تقديم المعونة للشعب الفلسطيني، بسبب عدم وجود رد واضح من حكومة السلطة الفلسطينية الجديدة.

ويرى وفدي، في ظل تلك الخلفية، أنه من الضروري على الرغم من ذلك مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني، فضلا عن النظر في أفضل سبيل لتوجيه تلك المساعدة وزيادتها على النحو الأمثل، ولا سيما المساعدة الإنسانية، بما فيها تلك المقدمة من الأمم المتحدة. وهذه مسألة ترمي إلى تجنب التخلي عن الفلسطينيين الذين

تدابير لتفادي أي تصعيد للصراع. وعلى الإدارة الجديدة للسلطة الفلسطينية - حماس - أن تتخذ تدابير عاجلة لمنع الانتحار بارتكاب أعمال إرهابية، وإلا فإنها لن تحظى بدعم المجتمع الدولي. لن تحظى به. وعليها أيضا أن تنهي عمليات الهجوم بالصواريخ ضد إسرائيل. وعلى إسرائيل كذلك أن تمتنع عن استعمال القوة المفرطة، ولا سيما المدفعية، ضد غزة.

وتؤيد بيرو الشروط التي وضعتها المجموعة الرباعية وقدمتها في ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى الإدارة المنتخبة حديثا للسلطة الفلسطينية، برئاسة حماس. وقيل لها إنه يتعين عليها أن تنبذ الإرهاب والعنف، وأن تعترف بإسرائيل وأن تقبل الالتزامات التي قبلها الفلسطينيون. هذه هي الديمقراطية - قبول الالتزامات التي قبلها الشعب، بما فيها خارطة الطريق التي قبلها الشعب الفلسطيني. والإدارة الجديدة للسلطة الفلسطينية لم تستجب حتى الآن لهذه المتطلبات الحيوية التي وضعتها المجموعة الرباعية والتي وردت في البيان الرئاسي لمجلس الأمن.

وهذه الحالة من عدم اليقين هي التي تمنع إجراء مفاوضات بين الطرفين طالما أن دولة إسرائيل غير معترف بها وبالتالي لا يوجد نظير فلسطيني لإجراء مفاوضات مباشرة. هذا أمر واضح. المفاوضات تطلبها المجموعة الرباعية وخارطة الطريق. ونتيجة لذلك، فإن إمكانية إيجاد حل سلمي وتفاوضي معطلة - حل يقوم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين - تعيشان في سلام جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

ويشكل عدم الاعتراف هذا، وعدم التخلي عن العنف، وعدم الاستعداد للوفاء بالالتزامات التي اضطلعت بها الشعب الفلسطيني العقبة الرئيسية التي نواجهها الآن. ولا طائل من الحوم حول الموضوع: وتلك هي المشكلة.

الأوروبي في ١٠ نيسان/أبريل. وينص إعلان المجموعة الرباعية المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير على أنه:

”يجب على كل أعضاء... الحكومة الفلسطينية أن يلتزموا بعدم العنف، وأن يعترفوا بإسرائيل، وأن يقبلوا الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خارطة الطريق“.

وهكذا نتوقع من الحكومة الفلسطينية الجديدة أن تفي بالالتزامات التي دخلت فيها السلطة الفلسطينية. ونتوقع كذلك أن تلتزم الحكومة الجديدة علنا بحكم القانون والإصلاح، وكذلك بمنع الهجمات الإرهابية وتفكيك الهياكل الأساسية للإرهاب. فالعنف والإرهاب لا يتفقان مع العمليات الديمقراطية.

وتود الدانمرك وسائر بلدان الاتحاد الأوروبي الحفاظ على الأداء والتطور الديمقراطي لمؤسسات السلطة الفلسطينية. ونؤكد، في ذلك السياق، الدور المركزي الذي يضطلع به الرئيس عباس بصفته أعلى ممثل للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن الجلي في الوقت ذاته، أنه لا يمكننا في ظل أي ظروف أن نغامر بتوجيه أموالنا إلى أغراض الإرهاب أو إلى أغراض غير مشروعة. ولقد علقت الدانمرك تقديم المساعدة الثنائية المباشرة إلى السلطة الفلسطينية، ولا سيما في ميدان الدعم المؤسسي لجهود بناء القدرات. وستستمر الأنشطة المتعلقة بمشاريع معينة، والدعم المقدم عن طريق الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية.

ومن المتوقع أن يتم، عقب الانتخابات التي جرت في نهاية آذار/مارس، تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل في الأسابيع القليلة التي تلي ذلك. وأود أنؤكد الأهمية التي نعلقها على التزام الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقوة بالعمل من أجل التوصل إلى حل تفاوضي للصراع الإسرائيلي

يعيشون في الأرض التي تحتلها إسرائيل. ونطلب إلى الطرفين أن ينهيا أعمال العنف والتصيد، وأن يتحليا بالتعقل، كي يحققا على الأقل قدرا من الاتصال بين حكومة السلطة الفلسطينية الجديدة وإسرائيل.

**السيدة لوي (الدانمرك)** (تكلمت بالانكليزية): أود

أن أعرب عن تأييد الدانمرك للبيان الذي سيدلي به فيما بعد ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي.

ما زالت الحالة في الشرق الأوسط، وليس فقط تجدد العنف، تثير بالغ القلق. وندين بقوة الهجوم الانتحاري الذي وقع صباح اليوم في تل أبيب، ونعرب عن تعازينا الخالصة إلى عائلات الضحايا. ويمثل هذا الهجوم انتهاكا واضحا لوقف إطلاق النار الفعلي بين الطرفين، ومن ثم يشكل نكسة شديدة الخطورة يمكن أن تدفع إلى دورة جديدة من العنف. وفي حين أننا نرحب بأن الرئيس عباس أدان الهجوم، فإن مما يثير غضبنا أن حماس أشارت إلى الهجوم على المدنيين الأبرياء على أنه عمل من أعمال ”الدفاع عن النفس“. ويبدو أن ذلك يؤكد أن حماس، على العكس من المبادئ التي أعلنتها المجموعة الرباعية، ما زالت تنظر إلى الكفاح المسلح والإرهاب على أنهما وسيلة لتحقيق أهداف سياسية.

وتقلقنا أيضا أحداث العنف الأخيرة، بما فيها الهجمات بالصواريخ التي تم شنها على إسرائيل من غزة، والتدابير الإسرائيلية المضادة التي أدت إلى خسائر في الأرواح. ونطلب إلى الطرفين الامتناع عن العنف وممارسة ضبط النفس.

وما زلنا نأمل في أن تعمل الحكومة الفلسطينية الجديدة بجدية على تلبية مطالب الشعب الفلسطيني في السلم وفي بناء دولته الخاصة به. ولكن من المؤسف أننا نلاحظ مع القلق أن الحكومة الفلسطينية لم تلتزم بعد بالمبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية وأكدها مؤخرا من جديد الاتحاد

مرة أخرى، يشكل تصاعد العنف في الشرق الأوسط وعواقبه على أرواح السكان في المنطقة - ولا سيما في فلسطين - تحديا للمجتمع الدولي في وقت كنا نأمل أن تخف فيه حدة التوتر، نظرا للحالة التي نشأت نتيجة للظروف السياسية الجديدة التي ستبرز بعد الانتخابات في كل من فلسطين وإسرائيل.

ويبين الهجوم الجديد الذي تم القيام به صباح اليوم في تل أبيب، بما يدعو إلى الأسى، عدم مقبولية أن يصبح العنف واقع يوميا في تلك المنطقة الشديدة الحساسية.

ويذكر وفدي أننا شاركنا في مناقشة أجريت في مجلس الأمن منذ أيام قليلة فقط المتكلمين الآخرين في ندائهم إلى الطرفين بأن يجريا حوارا ومفاوضات على أساس خارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية المعتمدة في بيروت في عام ٢٠٠٢، وشروط وأحكام مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، بغية القيام في نهاية المطاف بإنشاء دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات الاستمرار وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام.

ونأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن من الوصول إلى اتفاق على مشروع البيان الرئاسي الذي تم تعميمه؛ ونرى أنه تضمن كل العناصر اللازمة لتوافق الآراء.

ومن الواضح أنه لم يتم مرة أخرى الإصغاء إلى نداء المجتمع الدولي المتكرر بتجاوز اتخاذ المواقف السياسية، والمواقف الإيديولوجية غير المرنة. ولقد فرض الواقع المفجع نفسه مرة أخرى، بما يقتزن به من سلسلة من أعمال العنف، والهجمات، وغيرها من أعمال الاستفزاز المقيتة التي لا مبرر لها ولا طائل منها، والتي تؤدي في أحيان كثيرة إلى أعمال انتقامية وتدمير عشوائي غير متناسب. ولقد أعطى الطرفان توا المجلس قائمة كاملة - ويمكنني أن أقول أيضا مؤقتة - من أعمال العنف المتكررة هذه.

الفلسطيني على أساس الاتفاقات القائمة حاليا، والقرارات ذات الصلة، والمبادئ المنصوص عليها في خارطة الطريق. وينبغي أن تنقيد إسرائيل والفلسطينيون كلاهما بالتزامهما، وأن يتجنبوا الأعمال الانفرادية التي تمس بمسائل المركز النهائي. ويجب أن تمتنع إسرائيل عن الأعمال - بما فيها الأنشطة الاستيطانية وبناء الجدار العازل على الأرض الفلسطينية - التي تنتافي والقانون الدولي وتهدد إمكانية الحل المتفق عليه والقائم على أساس وجود دولتين. ويجب، علاوة على ذلك، أن تتخذ إسرائيل التدابير اللازمة لتحسين الحالة الإنسانية والاقتصادية للفلسطينيين. ويمكن أن يمثل استئناف تحويل العائدات الضريبية والجمركية الفلسطينية واحدا من هذه التدابير. ونرحب في هذا الصدد بالاستعداد الذي أعرب عنه مؤخرا رئيس الوزراء أولميرت للسعي إلى إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، كما نرحب برد الرئيس عباس الإيجابي.

ولقد برهن الهجوم الانتحاري الذي وقع صباح اليوم في إسرائيل مرة أخرى على ضرورة استتباب السلام في الشرق الأوسط. إلا أننا لو سمحنا لتجدد العنف بأن يصرفنا عن متابعة العملية السياسية الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي فإننا سنسمح بذلك لقوى الظلام والإرهاب بأن تنتصر. ولنا وطيد الأمل في أن يعود الفلسطينيون والحكومة الإسرائيلية الجديدة كلاهما إلى طاولة المفاوضات في أقرب فرصة ممكنة من أجل التوصل إلى الحل الدائم الوحيد لمشكلة الشرق الأوسط: الحل التفاوضي القائم على أساس وجود دولتين والتعايش السلمي لإسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب.

**السيد إيكوي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية):** يؤيد وفدي البيان الذي سيدي به ممثل ماليزيا باسم حركة عدم الانحياز.

وينبغي أن يجمع الدعم اللازم المقدم من المجتمع الدولي، على أساس خارطة الطريق، بصفة خاصة بين التنفيذ الحاسم لمبادئ القانون الدولي والمعاملة المتوازنة لكلا الجانبين.

**السيد طومسون** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أؤيد البيان الذي سيدي به بعد قليل ممثل الرئاسة النمساوية للاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد. وأود أن أدلي بالملاحظات الإضافية التالية.

مرة أخرى، نناقش الأحداث الحاصلة في الشرق الأوسط في وقت حاسم الأهمية. وما الهجوم الانتحاري الذي وقع صباح اليوم في تل أبيب إلا تذكرة بشعة بالتحدي الذي نواجهه. ويتقدم وفدي بالتعازي لعائلات وأصدقاء القتلى والجرحى. وتشجب المملكة المتحدة هذا الهجوم الإرهابي الطائش الذي لا مبرر له على الإطلاق، والذي أودى حتى الآن بحياة تسعة من السكان الأبرياء وأدى إلى جرح آخرين كثيرين. ونحن ندين المسؤولين عن ذلك الهجوم. ونطلب إلى السلطة الفلسطينية أن تتخذ كل التدابير اللازمة لتقديمهم إلى المحاكمة، ومنع أي هجمات أخرى.

ونرحب بالإدانة العلنية الواضحة لهذا العمل الإرهابي التي أعرب عنها الرئيس عباس صباح اليوم، وكررها المراقب عن فلسطين بعد ظهر اليوم. وإن مما يبعث على خيبة أملنا الشديدة أن الحكومة الجديدة لم تفعل هذا، وسعت بدلا من ذلك إلى تبرير هذا العمل الطائش البغيض الذي يؤدي إلى نتائج عكسية.

ونرى بقوة أن ذلك الهجوم يزيد من إلحاحية تخلي حكومة السلطة الفلسطينية الجديدة عن العنف، والعمل ضد الإرهاب، والاعتراف بدولة إسرائيل، وقبول الاتفاقات السابقة التي أبرمتها السلطة الفلسطينية. أي أنه ينبغي لها أن تتصرف وفقا للمبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وتم تكرارها في

ويفرض هذا التوتر المتجدد في إطار تصلب المواقف من جانب طرفي النزاع كليهما معاناة جمّة، وخاصة على المدنيين في الأراضي المحتلة الذين يعانون من قبل من أحوال معيشية بالغة السوء نظرا للقيود الناتجة عن رفض إسرائيل تحويل العائدات الضريبية والرسوم الجمركية المستحقة للسلطة الفلسطينية، وعن تعليق المعونة التي يقدمها المانحون الرئيسيون. وتبعث الحالة الراهنة على الخوف من حدوث أزمة إنسانية رئيسية في الأراضي المحتلة، بما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية وترد في الحالة الأمنية في المنطقة.

ومن المهم في ذلك الصدد كفالة ألا يشعر الشعب الفلسطيني أنه يتعرض لعقوبات شديدة لأنه أعرب بحرية عن اختياره، عن طريق انتخابات ديمقراطية - انتخابات طالبنا بها جميعا.

ويعتبر وفدي أنه يجب التفاوض على السلم بحسن نية بين مختلف العوامل الفاعلة في أزمة الشرق الأوسط، مع احترام القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وكل الصكوك الدولية ذات الصلة. ونطلب، مرة أخرى، إلى الطرفين أن يستعيدا تدابير بناء الثقة من أجل هئية الأحوال اللازمة لإجراء حوار ثم مفاوضات، امتثالا للقواعد الواضحة التحديد والمعروفة تماما: الاعتراف بإسرائيل؛ وقبول الاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ والتخلي عن العنف من جانب الطرفين؛ ووقف الأعمال الانفرادية وسياسة الأمر الواقع؛ وتفكيك المستوطنات؛ ووقف بناء الجدار العازل وأعمال القتل المحددة الهدف، وأعمال العقوبة الجماعية.

ويعتقد وفدي أن من مسؤولية المجتمع الدولي أن يشارك بقوة وفورا في التوصل إلى تسوية لأزمة الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن، تضطلع المجموعة الرباعية ومجلس الأمن والعوامل الفاعلة الأخرى في الأزمة بمسؤولية خاصة.

الأرض المحتلة، والأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية وفيما حولها، والتضييق المتزايد في الدخول إلى القدس على الفلسطينيين القاطنين شرق الجدار العازل. وستكون لتلك السياسات عواقب اقتصادية واجتماعية وإنسانية خطيرة على الفلسطينيين وهي تنذر بتقليل إمكانية التوصل إلى اتفاق على المركز النهائي فيما يتعلق بالقدس. ونحن ندعو كلا الطرفين إلى تنفيذ الاتفاق المتعلق بالحركة والوصول.

إن المملكة المتحدة فوق كل شيء، ملتزمة بمبادئ الحل التفاوضي المتمثل في قيام دولتين. ولتحقيق ذلك، بالطبع، يجب على الطرفين الوفاء بالتزامتهما بموجب خريطة الطريق. ونرحب بالتزام رئيس الوزراء بالنيابة أولميرت بالمفاوضات ونحث كلا الطرفين على استئناف المفاوضات بأسرع ما يمكن.

**السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية):**

تعلن اليونان تأييدها للبيان الذي سيدي به بعد قليل الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وقد لاحظنا مع القلق البالغ تصاعد العنف في إسرائيل والأراضي المحتلة في الأيام القليلة الماضية. وتدين اليونان بشدة وبشكل مطلق جميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك الهجمات الصاروخية على إسرائيل من قطاع غزة والتفجيرات الانتحارية الطائشة، مثلما حدث في تل أبيب اليوم. وندعو السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ إجراء حازم ضد هذه الأعمال التي لا مبرر لها وضد مرتكبيها.

ونقر بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وحماية مواطنيها. ولكننا نشدد على أن هذا الحق ينبغي أن يمارس في إطار حدود القانون الدولي. وتشجب اليونان الطابع غير المتوازن للأنشطة العسكرية الإسرائيلية، التي تكلف - أو، على أي حال، تعرض للخطر - أرواح المدنيين

٣٠ آذار/مارس، وأن تنفذ هذه المبادئ. ومن غير المقبول السعي إلى تحقيق أهداف سياسية عن طريق وسائل العنف.

وفي الوقت نفسه، أوضحت حكومتي أنه ينبغي عدم معاقبة الشعب الفلسطيني على القرارات التي تتخذها حكومته الجديدة. ونشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية. وتبذل المملكة المتحدة قصارها لكفالة استمرارنا في تقديم الدعم الإنساني والإنمائي للشعب الفلسطيني لمساعدته في بناء مستقبل أفضل. وما زلنا واحدا من أكبر المانحين الثنائيين الذين يقدمون المساعدة للشعب الفلسطيني، ونأمل أن يكون بوسعنا، وبوسع سائر المجتمع الدولي، مواصلة تقديم هذه المساعدة. ولكننا نحتاج إلى التأكد من أن الأموال التي نقدمها لا تدعم الإرهاب.

وتشعر المملكة المتحدة بعميق القلق إزاء أحداث العنف الأخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة الهجوم بالصواريخ على إسرائيل، وعودة قوات الدفاع الإسرائيلية إلى الدخول إلى قطاع غزة. ونشعر بالقلق على نحو خاص من آثار نيران المدفعية الإسرائيلية على المناطق السكنية. وقد أسفرت العملية الأخيرة لقوات الدفاع الإسرائيلية عن وفاة العديد من المدنيين الفلسطينيين، ومن ضمنهم أطفال. ونرى أن هذه الإصابات وسط المدنيين غير مقبولة؛ فهي أيضا تخلف أسرا حزينة وأصدقاء حزينين.

إن لإسرائيل حقا في الدفاع عن نفسها، ولكن أي أعمال في الأراضي المحتلة يجب أن تكون متناسبة وفي توافق مع القانون الدولي. وبالمثل، يجب على السلطة الفلسطينية اتخاذ تدابير عاجلة لوقف جميع الهجمات التي تشن على إسرائيل من قطاع غزة وإصلاح دوائرها الأمنية.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء السياسات الإسرائيلية في القدس، التي تهدد بقطع القدس الشرقية الفلسطينية عن الضفة الغربية. ومن ضمن ذلك توجيه مسار الجدار العازل عبر

أثارت عددا من المخاوف لدى المجتمع الدولي. ونريد أن نكرر التأكيد على أن من مصلحة الحكومة الفلسطينية الجديدة أن تلتزم بالمبادئ الثلاثة التي حددها المجموعة الرباعية في بيانها الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير. ويجب عليها نبذ العنف وإلقاء سلاحها والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود واحترام جميع الاتفاقات والتفاهات السابقة، بما في ذلك خريطة الطريق.

ختاما، نحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن لدى الشعبين رغبة حقيقية في التعايش السلمي وأن قيادتهما ستستجيبان لتلك الرغبة والعمل وفقها. ويجب على المجتمع الدولي الوقوف على أهبة الاستعداد لتشجيع أي إجراءات في ذلك الاتجاه والمساعدة عليها.

**السيد بريان (سلوفاكيا)** (تكلم بالانكليزية): تعلن سلوفاكيا تأييدها الكامل للبيان الذي سيدي به بعد قليل الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأقصر بياني على التعليقات التالية.

إننا نلاحظ مع القلق الأحداث العنيفة والأعمال العدائية التي وقعت مؤخرا في إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وشملت هجمات عشوائية بالصواريخ على إسرائيل من قطاع غزة، وتفجيرات انتحارية وعمليات إسرائيلية انتقامية كبيرة. وتسببت في معاناة جديدة وفقدان أرواح بريئة على الجانبين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق مؤاساتنا وتعازينا للحكومة إسرائيل وأسر ضحايا أحدث هجوم إرهابي وقع في تل أبيب. ونحن ندين إدانة قاطعة جميع الأعمال الإرهابية، التي لا يمكن تبريرها بأي هدف أو مقصد. ونحث جميع الأطراف على وقف تصاعد العنف وندعوها إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من تصعيد الأعمال العدائية. ونحث كلا الجانبين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

الفلسطينيين الأبرياء، وتدعو إسرائيل إلى المراعاة والامتناع الكاملين لاتفاقية جنيف الرابعة.

وندعو كلا الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتوقع منهما إظهار النضج السياسي والحكمة اللازمين للامتناع عن الأعمال الاستفزازية والخطابة. وإذ تتصاعد التوترات، من الضروري أن يبذل كلا الطرفين قصارى جهدهما للحد من الهجمات والمهجمات المضادة، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق الإجراءات القضائية، وذلك من أجل عدم السماح بالعودة إلى دائرة العنف المفرغة التي اكتنفت المنطقة لزمان طويل.

ولا تنفك اليونان ملتزمة بالعمل على تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وكذلك مرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ولا نزال ملتزمين بتحقيق الحل المتمثل في قيام دولتين - إسرائيل وفلسطين المستقلة تعيشان جنبا إلى جنب في إطار حدود معترف بها دوليا في سلام وأمن. وفي ذلك السياق، من الأهمية بمكان التأكيد من جديد على أن خريطة الطريق هي إطار جهودنا وأنه يتعين على كلا الطرفين العمل بجهد للوفاء بالواجبات والالتزامات الخاصة بكل منهما. ويجب عليهما أيضا الامتناع عن اتخاذ أي من الإجراءات وجميع الإجراءات التي تهدد بالحكم مسبقا على نتيجة مفاوضات المركز النهائي وتقوض الجهود الرامية إلى بناء الثقة على أرض الواقع.

وخلال الشهرين الماضيين أتيحت للإسرائيليين والفلسطينيين الفرصة لممارسة حقوقهم الديمقراطية وانتخاب ممثلهم. غير أن نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية



اللازمة لتفكيك الهياكل الأساسية للإرهاب في الأراضي الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ستؤكد من جديد التزامها بالسلام في الشرق الأوسط على أساس المبادئ المحددة في خريطة الطريق وأنها ستمتنع عن اتخاذ أي إجراءات وأنشطة من هذا القبيل يمكن أن تكون مناقضة لمبادئ القانون الدولي. ومن الناحية الأخرى، نرى أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات الإرهابية. ولكن يجب أن تكون ردودها متناسبة ويجب عليها عمل كل شيء ممكن لتفادي فقدان الأرواح البريئة.

وفي الختام، أود أن أؤكد بشكل قاطع أنه لا يوجد حل عسكري للتراث الإسرائيلي الفلسطيني. ولا طريق للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة لهذا الصراع إلا من خلال مفاوضات سلمية تؤدي لحل يستند إلى قيام دولتين وفقا لخارطة الطريق.

ولا بد أن يظل المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، مشاركاً بشكل فعلي في عملية السلام بالشرق الأوسط. غير أنه يتعين على كلا الجانبين أن يفعلوا المزيد وأن يبرهنوا على وجود إرادة سياسية والتزام واضحين بإنهاء هذا الصراع الطويل الأمد الذي بات يهدد السلام والأمن العالميين لمدة تزيد على نصف قرن. وعلى الرغم من موجة العنف والأعمال القتالية الأخيرة، نرى أن ثمة فرصة أمام الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية الجديتين لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. وينبغي اغتنام هذه الفرصة من خلال اتخاذ إجراءات عملية وفورية تؤدي من الاعتراف المتبادل بالحق في الوجود إلى التعايش السلمي المتبادل بين دولتين لهما مقومات البقاء.

ونغتني هذه الفرصة لإعادة التأكيد على تأييدنا للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة لصراع الشرق الأوسط على أساس جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمفاوضات بين الطرفين.

وتؤيد سلوفاكيا الحل المتمثل في قيام دولتين لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وبغية تحقيق تقدم في تنفيذ رؤية دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، يتعين على الطرفين قبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، والعودة إلى الحوار البناء واتخاذ إجراءات ملموسة تهدف إلى بناء وتعزيز الثقة والالتئام المتبادلين.

وفي ذلك السياق، نلاحظ بقلق أن الحكومة الفلسطينية الجديدة، التي شكلتها وتقودها حماس، لم تلتزم بالمبادئ الثلاثة التي حددها المجموعة الرباعية في بيانها الصادر في ٣٠ كانون الثاني/يناير. ونحن نعتبر تلك الخطوة شرطاً أساسياً لازماً للاستمرار في إجراء محادثات ذات معنى لتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. ولكي تصبح حماس والحكومة الفلسطينية الجديدة شريكة في عملية السلام، يجب عليها الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، ونبذ العنف والإرهاب، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة.

ونحن ندعم جهود وقيادة الرئيس محمود عباس في ذلك الاتجاه. ونحث الحكومة الفلسطينية الجديدة على الالتزام ببرنامج الرئيس عباس للسلام، الرامي إلى تهيئة الظروف اللازمة لاستمرار حوار جديد بشأن إيجاد حل للصراع في الشرق الأوسط.

ونؤيد أيضاً الأمين العام في دعوته السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ موقف علني واضح ضد العنف واتخاذ تدابير حازمة ضد مرتكبي الهجمات الصاروخية والتفجيرات الانتحارية. ونحث السلطة الفلسطينية على الاضطلاع بكل التدابير

والكف عن هدم المنازل، ووقف النشاط الاستيطاني، بما في ذلك تشييد الجدار، في الأراضي المحتلة. وينبغي أن تمتنع إسرائيل عن الاستخدام المفرط للقوة وأن تتوقف عن عمليات الاستهداف بالقتل، مما يتعارض مع القانون الدولي. ونرى أن الصراع لا يمكن حله إلا من خلال إجراء محادثات سلام مع الفلسطينيين، كما نرى أن اتخاذ الإجراءات الانفرادية واللجوء للقوة لن يؤدي إلا إلى تردي الأوضاع.

ويجب أن يوقف تعليق التحويلات الشهرية للإيرادات التي تجمعها إسرائيل نيابة عن الفلسطينيين. فمواصلة احتجاز هذه الإيرادات تشكل ضربة خطيرة للحكومة الفلسطينية التي تعاني أزمة نقدية خانقة وتعيق قدرتها على إيصال الخدمات العامة لشعبها. كما أن قطع المعونة وإيرادات الضرائب أخذت بالفعل تشل الخزنة الفلسطينية. وقد جعل ذلك من المستحيل عليها تقريبا دفع مرتبات الموظفين الحكوميين، بمن فيهم الشرطة والمدرسون والعاملون في المهن الطبية وآخرون. وعدم تحويل عائدات الضرائب، مضافا إليه تعليق المعونة الأجنبية التي تعد الحاجة إليها ملحة، يعد في مرتبة العقاب الجماعي لأن ضرره لا يقتصر على الموظفين، بل يمتد أيضا إلى من يعولونهم. ونحث على عدم وقف تدفق الإيرادات إلى الفلسطينيين في ساعة اشتداد الحاجة وزيادة الطلب هذه.

وفي الختام، نرى أنه يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيد الإقليمي، توجيه الجانبين صوب المفاوضات والحلول التوفيقية، مما يؤدي إلى إقرار سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. ونرى أن في المتناول ومن الممكن تحقيق الهدف المنشود المتمثل في إنشاء دولة فلسطينية لها مقومات البقاء، متمتعة بالديمقراطية والسيادة، متصلة الأرجاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

**السيد مانوغي (جمهورية تنزانيا المتحدة)** (تكلم بالانكليزية): تعرب جمهورية تنزانيا المتحدة عن تأييدها للبيان الذي سيدي به الممثل الدائم لماليزيا، السفير حميدون علي، باسم حركة عدم الانحياز.

ويساور تنزانيا قلق بالغ إزاء موجة العنف الأخيرة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. فزيادة الهجمات الصاروخية على إسرائيل من شمال غزة، والعمليات العسكرية الإسرائيلية، ولا سيما الضربات المدفعية الموجهة لمواقع إطلاق الصواريخ المشتبه فيها، تسهم في إيجاد دوامة تقوض احتمالات إحلال السلام الدائم في هذه المنطقة. ونعرب عن أسفنا لقصف المناطق المأهولة بالسكان، مما يؤدي إلى وفاة المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال. كما نعرب عن أسفنا العميق لما يترتب على العنف من فقدان الأرواح والمعاناة. ونحث كلا الطرفين على الإقلاع عن القيام بأي تدابير يمكن أن تؤدي إلى مزيد من العنف. ونهيب بكلا الجانبين أن يمارسا أقصى درجة من ضبط النفس.

ذلك أن العنف يتعارض مع مصالح كل من إسرائيل وفلسطين. ونؤكد مجددا اعتقادنا أنه يلزم لحماس أن تتحرك صوب قبول المبادئ الثلاثة التي وضعتها المجموعة الرباعية، وهي نبذ العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات السابقة، بما فيها خارطة الطريق. ونوافق على أنه ينبغي أن يكون بمقدور الحكومة الفلسطينية أن تتخذ موقفا واضحا مناهضا للإرهاب وأن تحاول فعليا السيطرة على إطلاق الصواريخ وعلى التفجيرات الانتحارية.

ومن هذا المنطلق نشترك في إدانة التفجير الانتحاري الذي وقع في تل أبيب صباح اليوم. ونعتقد أيضا أن على إسرائيل، بدورها، التزاما باتخاذ خطوات مجدية للحد من معاناة الفلسطينيين، وذلك بإهاء عمليات الحصار، وتقليص عمليات الاعتقال العشوائي والقتل خارج نطاق القضاء،

وجود اختلافات في وجهات النظر السياسية. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية أدبية بأن يكفل عدم تضرر الحياة اليومية للمدنيين الفلسطينيين.

وتعرب الصين عن تأييدها الثابت لعملية السلام في الشرق الأوسط وعن معارضتها بإصرار للنشاط الإرهابي بجميع أشكاله. وليست إطالة أمد مشكلة الشرق الأوسط في غير مصلحة السلام الدائم والتنمية الدائمة لتلك المنطقة فحسب، بل هي ضارة بسلام العالم كله واستقراره. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء عمليا وأن يعتمد نهجا ببناء لمساعدة إسرائيل وفلسطين على الخروج من المأزق الحالي. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وتعرب الصين عن تأييدها لمشروع البيان الرئاسي الذي أعدته قطر. ونرى من المؤسف أن المجلس قد عجز عن التوصل إلى توافق للآراء بشأن هذا النص، بالرغم من قضائه عدة أيام في مشاورات مضيئة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

وكتدبير آخر للاستفادة بوقتنا على النحو الأمثل، حتى نفسح مجال التكلم لأكبر عدد من الوفود قدر الإمكان، لن أقوم بتوجيه الدعوة لفرادى المتكلمين بأن يشغلوا مقاعدهم إلى الطاولة ودعوتهم للعودة إلى أماكنهم في القاعة. وحين يدلي أحد المتكلمين ببيانه، سوف يتولى موظف المؤتمرات إحلاس المتكلم التالي إلى الطاولة. وأشكر المشاركين على تفهمهم وتعاونهم.

أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

**السيد المنصور (البحرين):** السيد الرئيس، بالنيابة عن المجموعة العربية في الأمم المتحدة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالتهنئة الخالصة لرئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن على ثقة تامة من خبرتكم وحنكتكم الدبلوماسية التي ستقود أعمال المجلس إلى النجاح المنشود. كما أتقدم لسلفكم،

**الرئيس (تكلم بالصينية):** سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلاً للصين.

حدث في الآونة الأخيرة تصعيد للتوتر بين إسرائيل وفلسطين، حيث تلحق حوادث العنف التي لا تتوقف خسائر فادحة بكلا الجانبين، ولا سيما بين صفوف المدنيين. ويساور الصين قلق بالغ إزاء هذه الحالة. وندعو كلا الطرفين بقوة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واتخاذ التدابير الضرورية لمنع الشرق الأوسط من الوقوع ثانية في دائرة مفرغة من العنف والعنف المضاد.

وقد كان من رأي الصين دائما أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق المفاوضات السلمية، وليس عن طريق العنف والقوة. ولا تزال خارطة الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط، التي أيدها مجلس الأمن، أكثر البرامج واقعية وقابلية للتطبيق العملي من أجل تسوية الصراع بين إسرائيل وفلسطين.

ويتمثل جوهر المسألة حاليا في عدم وجود الثقة المتبادلة وتعميق الخلافات بين الجانبين. ويجب أن يُظهر قادة الجانبين حسما سياسيا وأن يستأنفا الحوار بأسرع ما يمكن وأن يقللا من العداء المتبادل ويستأصلاه وأن ينفذا في الوقت ذاته الالتزامات الواقعة على كل من الجانبين بموجب خارطة الطريق بهدف تحقيق الرؤية المتمثلة في دولتين مستقلتين تعيشان بسلام جنباً إلى جنب في نهاية المطاف.

لقد استخدم كل من الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي منذ فترة ليست بالبعيدة صناديق الاقتراع لتحديد اختيار كل منهما لمستقبله السياسي. وكان ذلك نتيجة لعمليات ديمقراطية، وينبغي أن يحترم المجتمع الدولي تلك النتيجة دون تحفظ وأن يشترك ويتعاون مع كلا الجانبين في ضوء الواقع السياسي الجديد. ولا ينبغي أن يعاقب المجتمع الدولي المدنيين الفلسطينيين بوقف المساعدات الإنسانية لمجرد

المراقبون الدوليون الذين أشرفوا عليها بأنها كانت انتخابات حرة ونزيهة.

ولإيماننا الشديد بالاختيار الديمقراطي، فعلى الجميع احترام نتائج العملية الدستورية والقبول بنتائجها، رغم أنها تمت في ظروف صعبة وقاسية، وفي ظل مضايقة الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

لقد قامت إسرائيل إثر إعلان نتائج الانتخابات بسلسلة من الإجراءات تمثلت في عقوبات اقتصادية، كوقف تحويل عائدات الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة للفلسطينيين، علماً بأن تلك العوائد تعد حقاً من حقوق الشعب الفلسطيني. كما اتخذت إسرائيل عقوبات سياسية تمثلت في مقاطعة السلطة الفلسطينية المنتخبة بشكل شبه كامل، والامتناع عن تقديم أي دعم لهذه الحكومة، مما يشكل ضغوطاً سياسية شديدة عليها. وإضافة إلى هذه العقوبات الاقتصادية والسياسية، قامت إسرائيل بهجمات عسكرية قاسية ومكثفة ضد الشعب الفلسطيني. ولا أدري ماذا تريد إسرائيل الحصول عليه من كل ذلك! إذا كانت رغبة في شريك وطرف يشاركها التفاوض، فليس هناك أي طرف أفضل من خيار الشعب الفلسطيني لحكومته التي تمثله. هذه الإجراءات اتخذتها إسرائيل خلال الأيام الماضية. وقبل ذلك بوقت قصير، قامت الحكومة الإسرائيلية بتكثيف وتصعيد إجراءاتها أحادية الجانب ضد الشعب الفلسطيني، في إجراءات غير قانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

لقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بخطته بترسيم حدود إسرائيل بشكل أحادي خلال السنوات الأربع القادمة من خلال السيطرة الكاملة على أجزاء رئيسية واستراتيجية في الضفة الغربية وإبقاء المستوطنات الكبرى في هذه الأراضي وفي القدس الشرقية، في محاولة لإضفاء الشرعية على هذه

المندوب الدائم للأرجنتين، بشكرنا وتقديرنا على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

لقد تقدمت المجموعة العربية بطلب عقد جلسة رسمية مفتوحة نظراً للتطورات الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فإسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، قامت خلال الأيام الماضية بهجوم متواصل ومكثف على قطاع غزة في حملة سُمّتها السهم الجنوبي، قُتل فيها حتى الأسبوع الماضي ١٧ فلسطينياً خلال ٤٨ ساعة، واستخدم الجيش الإسرائيلي فيها كافة أنواع الأسلحة الثقيلة من قذائف صاروخية وطائرات هجومية سقطت في كل مكان في المزارع ومنازل المواطنين دون هدف محدد. ومن شدة هذه القذائف التي استهدفت المدنيين الأبرياء، تقطعت أجساد الفلسطينيين إلى أشلاء بفعل قوة الانفجار، فيما وصل عدد من الجثث إلى المستشفيات من دون أطراف أو رأس وفي حالة تشوه شديد. واستمرت الهجمات الإسرائيلية على الفلسطينيين بشكل يومي، مما ينذر بنتائج خطيرة إذا ما استمرت إسرائيل على هذا النهج العنيف.

ويأتي هذا التصعيد الإسرائيلي ضمن سلسلة من الإجراءات ضد السلطة الفلسطينية عقاباً لها وللشعب الفلسطيني على انتخاب حركة حماس بأكثرية ساحقة شكلت بموجبها الحكومة الفلسطينية. وتضمنت هذه الإجراءات مقاطعة السلطة الفلسطينية بشكل شبه كامل، وقطع كافة الاتصالات معها، وتعليق التنسيق الأمني مع الفلسطينيين، مما يتناقض مع القوانين الدولية والاتفاقات الموقعة بين الجانبين. وجاء كل ذلك بسبب اختيار الشعب الفلسطيني لحكومته بشكل حر وديمقراطي، ونتيجة لانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني/يناير الماضي، التي عكست الإرادة الحرة للشعب الفلسطيني في ممارسة حقه الديمقراطي، وأقر

(١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إننا نطالب إسرائيل بالكف عن سياسة تجويع الفلسطينيين، والتوقف عن سياسة الحصار الاقتصادي والسياسي، ووقف العمليات العسكرية ضد الشعب الفلسطيني. كما نطالب مجلس الأمن والمجموعة الرباعية بتحمل مسؤولياتهما ضد الانتهاكات الإسرائيلية، بما يكفل إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط وحل القضية الفلسطينية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن وخطة خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أشكر ممثل البحرين على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

**السيد الصايدي (اليمن) (تكلم بالانكليزية):** لي عظيم الشرف أن أتكلم بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن موضوع بالغ الأهمية، ألا وهو القصف العسكري الإسرائيلي للشعب الفلسطيني وتجويعه.

ولكن، لا يفوتني في البداية أن أتقدم لكم، سيدي، بالتهنئة الحارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. ونحن واثقون من أنكم ستقودون عمل مجلس الأمن إلى خاتمة ناجحة بفضل خبرتكم الدبلوماسية ومعرفتكم بالقضايا. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لوفد الأرجنتين على إدارته المتميزة لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر الماضي.

وإنني لن أكرر الحجج التي قدمتها باسم منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن هذا الأمر في جلسة مجلس الأمن التي عقدها يوم الخميس الموافق آذار/مارس ٢٠٠٦ (انظر S/PV.5404). وسأكتفي بالتأكيد على النقاط التالية.

إن استئناف القصف المكثف للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وعمليات القتل خارج نطاق القانون، وسياسة

الأراضي، وهو ما يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، كما يتعارض مع خريطة الطريق.

إن الاحتلال الإسرائيلي هو لب النزاع في المنطقة، وإنهاء هذا الاحتلال هو الحل الأمثل لكل مشاكلها. لذلك، نطالب إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري، ورفض كل الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني للجولان. كما نطالب إسرائيل بوقف جميع الخروقات المتكررة ضد السيادة اللبنانية واستكمال الانسحاب من مزارع شبعا، تنفيذاً للقرارات الدولية ذات الصلة.

إن الشعب الفلسطيني الذي عانى طويلاً من القهر والذل في ظل الاحتلال الإسرائيلي في حاجة إلينا جميعاً لمد يد المساعدة إليه، وهو أحوج ما يكون في هذه الظروف الصعبة إلى المجتمع الدولي من خلال حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية في إطار الحلول السلمية التي ارتضاها، وليس من خلال الوسائل العسكرية التي أثبتت عدم فعاليتها طوال السنين الماضية. فمنذ أكثر من أسبوعين، وتحديدًا يومي ٢٨ و ٢٩ من شهر آذار/مارس الماضي، أكدت القمة العربية في اجتماعها الثامن عشر في الخرطوم أهمية التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وأكدت رفضها لكل الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب، وطالبت بضرورة وقف بناء الجدار العازل في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية وما حولها من أراضٍ فلسطينية.

إن مؤتمر القمة العربي دعا إلى تفعيل مبادرة السلام العربية التي اعتمدها قمة بيروت عام ٢٠٠٢، ودعت إلى انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢

وأخيراً، نحن على قناعة بأنه لكي يستتب السلام في منطقة الشرق الأوسط الحيوية والمعدبة، لا يمكن التعامل مع أي بلد على أنه فوق القانون.

**الرئيس** (تكلم بالصينية): أشكر ممثل اليمن على العبارات الطيبة التي وجهها إلى بلدي.  
المتكلم التالي على قائمتي ممثل ماليزيا وأعطيه الكلمة.

**السيد حميدون** (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن حركة عدم الانحياز.

أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦. ونحن على ثقة تامة بأنكم ستوجهون أعمال المجلس الهامة بنجاح مثلما فعلتم في مناسبات عدة في الماضي. واسمحوا لي أن أغتنم الفرصة للإعراب عن تقديرنا لسلفكم، السيد سيزار مايورال، ممثل الأرجنتين، على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس الهامة في الشهر الماضي.

إن حركة عدم الانحياز تؤكد من جديد التزامها بالحل السلمي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وتواصل دعمها للشعب الفلسطيني بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير؛ وحقه في الاستقلال وإنشاء الدولة ذات السيادة التي تكون القدس الشرقية عاصمة لها؛ وحقه في العيش في حرية وكرامة.

كما أن الحركة تكرر تأكيدها لدعم العملية السياسية في الشرق الأوسط على أساس القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ عدم شرعية امتلاك الأراضي الناتج عن التهديد بالقوة أو استخدامها، وخارطة الطريق. إن الاستجابة للأحكام الواردة في تلك الصكوك يمكنها أن تؤدي إلى تحقيق حل الدولتين، حيث تعيش

تجوع الشعب الفلسطيني أمور يحركها الاقتناع الخاطئ بأن مثل هذه السياسات قد تؤدي إلى استسلام الشعب الفلسطيني وفرض التسويات من طرف واحد، التي لا تخدم مصالح الشعب الفلسطيني بل مصالح القائم بالاحتلال.

ونحن في منظمة المؤتمر الإسلامي نعتقد أن هذه السياسات مضللة ولا تؤدي إلى تسوية سلمية مستدامة للتراث. بل العكس هو الصحيح، فهي تؤدي إلى المزيد من سفك الدماء وعدم الاستقرار في منطقة هي في أمس الحاجة إليه، بل لا بد لي من القول أنها، في التحليل الأخير، لن تعود بالنفع على القائم بالاحتلال أو على الواقعين تحت الاحتلال.

ولكي يستتب السلام، لا بد لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أن تحترم التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والقواعد ذات الصلة للقانون الإنساني الدولي، ويجب أن تتوقف فوراً عن تنفيذ هذه السياسات المضللة.

إن تكثيف الحملة العسكرية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وسياسة منع استيراد السلطة الفلسطينية للسلع الغذائية الضرورية، ليس لها أي تفسير سوى معاقبة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه غير القابل للتصرف في اختيار ممثليه في انتخابات حرة ونزيهة.

وإننا لا نعتقد أن هذه هي الرسالة الصحيحة التي ينبغي توجيهها إلى المنطقة. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي ألا يتغاضى عن سياسة تعاقب شعبا على ممارسته حقه في الاختيار الحر. وبالتالي، فإن مجلس الأمن - بوصفه الجهاز المؤتمن على صون السلم والأمن الدوليين والهيئة التي تعتبر حجر الزاوية للنظام الدولي - لا يمكنه أن يعجز عن القيام بواجبه لوضع حد للاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

درجات ضبط النفس، وتحت الجانبين على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف دائرة العنف المفرغة التي أوقعت العديد من الضحايا بين المدنيين الأبرياء والكثير من الدمار في الهياكل الأساسية والممتلكات. وتدين الحركة قتل وجرح المدنيين الأبرياء الذي لا يمكن تبريره، وتدين جميع أعمال العنف والتدمير، بما في ذلك الإرهاب والتفجيرات الانتحارية.

وفي ذلك الصدد، تحت حركة عدم الانحياز مجلس الأمن، آخذا بعين الاعتبار مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، على التدخل الفوري من خلال الضغط على إسرائيل لوقف هجماتها ضد الشعب الفلسطيني، وعلى مساعدة ودعم السلطة الفلسطينية في جهودها المستمرة لإقناع المجموعات في مناطقها بوقف الهجمات بالصواريخ ضد إسرائيل. وتحت الحركة الجانبين على التصرف وفقا للقانون الدولي والامتناع عن اتخاذ خطوات من شأنها تصعيد العنف وزيادة حدة التوتر في الحالة المتوترة أصلا.

إن قرار الشعب الفلسطيني بأن يختار، من خلال عملية ديمقراطية حرة ونزيهة وآمنة، مثليه في المجلس التشريعي الفلسطيني ينبغي احترامه. وإن نتائج الانتخابات في فلسطين في كانون الثاني/يناير الماضي لا ينبغي استخدامها كذريعة من جانب المجتمع الدولي لوقف تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية وأشكال المساعدة الأخرى إلى الشعب الفلسطيني. ونرحب بكل المساعدات المالية والإنسانية التي يقدمها المجتمع الدولي للوفاء باحتياجات الشعب الفلسطيني، ونحث بقوة على استدامة تقديمها. إن أي تعليق للمساعدات يمكن أن يؤدي إلى كارثة إنسانية في الأراضي الفلسطينية. فالشعب الفلسطيني لا ينبغي أن يعاقب؛ إنه لا يستحق العقاب. بل هو يستحق معاملة أفضل، ونحن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز من واجبا أن نضمن له تلقيها.

إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن وحدود معترف بها على أساس الحدود القائمة قبل عام ١٩٦٧.

وينبغي لإسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧. ويجب على إسرائيل أن تدرك بعد مرور أربعة عقود تقريبا بأن الحل العسكري ليس هو الجواب بالتأكيد. وكما قال سون تسي، أحد أعظم الاستراتيجيين العسكريين في الصين القديمة، "إن أفضل الحيل العسكرية البارعة أن تعرف متى تكف". وقد حان الوقت لإسرائيل لكي تكف عن احتلالها للأراضي الفلسطينية.

وتشعر الحركة بالقلق العميق إزاء تصعيد الحملات العسكرية التي شنتها القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الأسبوع الماضي. وتدين الحركة تلك الحملات بشدة، ولا سيما القتل المقصود للمدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك عمليات القتل خارج إطار القانون، واستخدام القوة المفرط والعشوائي من جانب إسرائيل، والحصار والعقوبات الجماعية التي تفرضها ضد الفلسطينيين، بما في ذلك فرض القيود المشددة على حركة الأشخاص، والسلع والعاملين الإنسانيين، الأمر الذي يزيد من تردي الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية أصلا للشعب الفلسطيني. إن مثل هذه التصرفات أدت ويمكن أن تؤدي في المستقبل إلى مزيد من الإجراءات الانتقامية العنيفة من جانب الفلسطينيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحركة يساورها القلق البالغ إزاء التقارير عن استهداف إسرائيل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من وكالات المساعدة الإنسانية والعاملين فيها، بما في ذلك سيارات الإسعاف وطواقم الإسعاف الطبي العاملة في الأراضي الفلسطينية.

وفي ضوء الوضع الحالي في المنطقة، فإن حركة عدم الانحياز تحت إسرائيل بصفة خاصة على ممارسة أقصى

وتشدد حركة عدم الانحياز على ضرورة التمسك بالقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وتشدد الحركة أيضا على المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، فيما يتعلق القضية الفلسطينية إلى أن تتم تسويتها بجميع جوانبها.

إن المجلس في موقف يمكنه من أن يحمل فلسطين وإسرائيل على تحقيق رغبتهما القديمة في التوصل إلى تسوية نهائية عادلة ودائمة وشاملة. وتقع على عاتق المجلس المسؤولية الأولية عن ضمان قيامهما بذلك العمل. وهناك مثل صيني يقول، "اتخذ قرارا حينما يستلزم الأمر اتخاذ قرار. فالتردد لا يجلب سوى الكارثة". ويجب ألا يتردد المجلس في اللجوء إلى استخدام وظائفه وسلطاته، وخاصة بشأن هذه المسألة - لمصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين، ولمصلحة سكان المنطقة، ومن أجل خدمة وتحقيق المصالح الجماعية ورغبة أسرتنا العالمية من الأمم، التي أعلنت موقفها بوضوح من هذه القضية. وما زالت الحركة يحدها الأمل في أن تترجم مصالحنا الجماعية ورغبتنا إلى واقع عاجلا وليس آجلا.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

**السيد فانز لتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية):** إنه لشرف وميزة لي أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى التي أعلنت تأييدها لهذا البيان.

إن الاتحاد الأوروبي يدين بقوة وبلا تحفظ التفجير الانتحاري الذي وقع اليوم في مطعم في تل أبيب، مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص على الأقل وجرح آخرين عديدين. ونعرب عن تعازينا الصادقة لأسر الضحايا وتعاطفنا مع الجرحى.

وفي ذلك الصدد، تجدد حركة عدم الانحياز دعوتها لإسرائيل إلى أن تسدد بدون تأخير للسلطة الفلسطينية قيمة الإيرادات الشهرية من الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة للفلسطينيين وفقا للبرتوكول الإسرائيلي - الفلسطيني الموقع في باريس عام ١٩٩٤. ويمكن لتلك الإيرادات التي يحتاج إليها الشعب الفلسطيني حاجة ماسة أن تخفف إلى حد كبير من حدة الأوضاع الإنسانية المزرية والمعاناة التي يتعرض لها، بينما هو في حاجة، من بين أمور أخرى، إلى الأغذية والماء، والأدوية والعلاج الطبي، والتعليم لأطفاله.

وما زالت حركة عدم الانحياز تشعر بالقلق حيال فشل المساعي المتكررة لإحياء عملية السلام، وتشعر بأسف عميق بشكل خاص لأن خريطة الطريق لم تنفذ بعد. وما زالت الحركة تلاحظ مع الشعور بالقلق أن الحكومة الإسرائيلية فشلت في اتخاذ الخطوة الأولى اللازمة وفقا لالتزاماتها بموجب خريطة الطريق. وهربت الحكومة الإسرائيلية من أحكام خريطة الطريق واستبدلتها بتدابير مختلفة لا تتسق مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن. ومن واجب إسرائيل وفلسطين كليهما، فضلا عن مصلحتهما، أن تهتبا بمساعدة المجتمع الدولي، الظروف اللازمة التي يمكن أن تفضي إلى استئناف المفاوضات من أجل السعي إلى إيجاد تسوية نهائية عادلة ودائمة وشاملة. وتستلزم تلك الظروف، على نحو خاص، شجب التدابير العنيفة أو أعمال الإرهاب وإلغاء إسرائيل للإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تؤدي إلى المزيد من تقويض السلام والاستقرار في المنطقة.

وتجدد الحركة دعوتها إلى أن تكثف المجموعة الرباعية الجهود لإنقاذ خريطة الطريق وإلى العمل بحماس صوب التنفيذ الكامل والمخلص لأحكامها.



واتساقا مع بيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير، يجري الاتحاد الأوروبي استعراضا للمساعدة التي يقدمها للفلسطينيين في ضوء التزام الحكومة الجديدة بتلك المبادئ. وأشار مجلس العلاقات الخارجية إلى أن عدم وجود مثل ذلك الالتزام سيحدث على نحو حتمي تأثيرا على المساعدة المباشرة التي تقدم لتلك الحكومة. ولكن الاتحاد الأوروبي سيواصل تقديم المساعدة اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين. وفي هذا السياق، أكد الاتحاد أيضا على أهمية تحسين العبور والتنقل، وناشد الطرفين تنفيذ اتفاق ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بشأن التنقل والعبور.

وأكد مجلس العلاقات الخارجية من جديد على هدفه الرامي إلى المحافظة على الإدارة الديمقراطية لمؤسسات السلطة الفلسطينية ومتابعة تطويرها. وفي ذلك السياق، أكد الاتحاد على الدور المحوري للرئيس عباس بوصفه أعلى ممثل للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وأكد من جديد على تأييده للرئيس عباس.

ونوه مجلس العلاقات الخارجية بنتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة وأكد على أهمية الالتزام القوي للحكومة الإسرائيلية الجديدة بالعمل صوب التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، استنادا إلى الاتفاقات القائمة، والقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، والمبادئ الواردة في خريطة الطريق.

وبالنسبة لمسائل المركز النهائي، فإن الاتحاد الأوروبي لن يعترف بأي تغيير لحدود ما قبل عام ١٩٦٧ سوى التغييرات التي يتم التوصل إليها بالاتفاق بين الطرفين. وناشد مجلسنا إسرائيل الكف عن اتخاذ أي إجراء، مثل الأنشطة الاستيطانية وتشديد الحاجز الفاصل على الأرض الفلسطينية، الذي يخالف القانون الدولي ويهدد قابلية تطبيق الحل القائم

ويدين الاتحاد الأوروبي جميع أعمال الإرهاب والعنف. ويعرب عن قلقه العميق حيال الحوادث العنيفة التي وقعت مؤخرا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة الهجمات بالصواريخ التي شنت على إسرائيل من غزة وتصعيد العمليات العسكرية الإسرائيلية. وناشد كلا الطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونهيب بالسلطة الفلسطينية أن تكفل الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرتها، فضلا عن سلامة الموظفين الدوليين. وما زلنا نحث السلطة الفلسطينية على اتخاذ تدابير فعالة ضد الإرهاب والعنف، وخاصة الهجمات الانتحارية وإطلاق الصواريخ، وعلى إصلاح أجهزتها الأمنية. وناشد إسرائيل وقف ممارسة عمليات القتل الخارجية عن نطاق القانون، التي تخالف القانون الدولي. ونذكر كلا الطرفين بالتزامهما بموجب خريطة الطريق والاتفاقات القائمة، بما فيها تفاهات شرم الشيخ واتفاق التنقل والعبور.

وفي ١٠ نيسان/أبريل، ناقش مجلس العلاقات الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي حالة عملية السلام في الشرق الأوسط عقب أداء الحكومة الفلسطينية اليمين الدستوري ونتائج الانتخابات العامة في إسرائيل.

ولاحظ مجلس العلاقات الخارجية مع الشعور بالقلق العميق أن الحكومة الفلسطينية الجديدة لم تلزم نفسها بالمبادئ الثلاثة التي حددها ذلك المجلس والمجموعة الرباعية في بيانيهما المؤرخين ٣٠ كانون الثاني/يناير وهي: اللاعنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وقبول الاتفاقات القائمة. وناشد مجلس العلاقات الخارجية الحكومة الفلسطينية الجديدة الوفاء بالمبادئ الثلاثة وتنفيذها، والالتزام ببرنامج الرئيس عباس للسلام. ومن شأن ذلك أن يعزز تطلعات الشعب الفلسطيني إلى السلام وقيام الدولة.

ارتكبتة إسرائيل في انتهاك لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بصفتها قوة الاحتلال. ونأسف لفشل المجلس منذ بضعة أيام في اعتماد بيان رئاسي تنديدا بالتدهور الخطير في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد الاعتداءات اليومية التي يشنها الجيش الإسرائيلي على السكان الفلسطينيين والتي ندينها بقوة. وناشد المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية بذل قصارى جهدهما بغية إنهاء عدوان إسرائيل المستمر على الشعب الفلسطيني.

إن الأعمال العدوانية التي ارتكبتها إسرائيل مؤخرا تضاف إلى القائمة الطويلة بالاعتداءات على الشعب الفلسطيني وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية التي ما فتئت تقتربها طيلة عقود. وهذه الأعمال تشمل بناء المستوطنات غير القانونية، وهدم المنازل، والاحتجاز التعسفي، والإعدامات خارج إطار القضاء، وبناء الجدار العازل غير القانوني على الأرض الفلسطينية وخنق الاقتصاد الفلسطيني. وهذه الممارسات غير القانونية تتعارض كلها مع القانون الإنساني الدولي ومع العدد الكبير من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة منذ عام ١٩٦٧.

وفي سياق الإفلات من العقاب هذا هاجمت إسرائيل بتاريخ ١٤ آذار/مارس سجن أريحا، واحتطفت السجناء الفلسطينيين منتهكة بذلك الاتفاقات والاتفاقيات الدولية. إننا نطالب بإطلاق سراحهم وتسليمهم إلى السلطة الفلسطينية من دون تأخير.

وعلى مجلس الأمن أن يندد بأعمال العدوان هذه. ويجب وضع حد للتدابير الأحادية وسياسة فرض الأمر الواقع لأنها تستيق الحكم على نتيجة المفاوضات المقصود بها أن تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف.

على وجود دولتين. وحث المجلس إسرائيل على اتخاذ إجراءات لتحسين الحالة الإنسانية والاقتصادية للفلسطينيين، بما في ذلك استئناف التحويلات المحتجزة لإيرادات الضرائب والجمارك الفلسطينية.

ورحب مجلس العلاقات الخارجية بالتصريح الذي أدلى به مؤخرا رئيس الوزراء بالنيابة أولمرت بشأن السعي إلى إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين وبالرد الإيجابي على التصريح من جانب الرئيس عباس. وفي ذلك السياق، يتطلع المجلس إلى المشاركة المبكرة بين الحكومة الإسرائيلية الجديدة والفلسطينيين بغية إيجاد حل عادل وقابل للبقاء ودائم من شأنه أن يحقق السلام لكلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وفي الختام، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على الدور المحوري للمجموعة الرباعية في التشجيع على إحراز تقدم في عملية السلام.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

**السيد يوسف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية):** أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، بتوليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل، وأن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لسلفكم، الممثل الدائم للأرجنتين، على العمل المتميز الشهر الماضي.

كما أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشكل عاجل استجابة لطلب لمعالجة التطورات الأخيرة الخطيرة والمثيرة للقلق التي حصلت في فلسطين. وهذه الأحداث تثير قلق بلدي، ولديها تداعيات خطيرة وعميقة ومختلفة على السلام والأمن الدوليين.

ومن المقلق ملاحظة أن مجلس الأمن فشل، مرة أخرى، في الاضطلاع بمسؤولياته عن صون السلام والأمن الدوليين عندما لم يرد، مرة أخرى، على العدوان الذي

**السيد عبد العزيز (مصر):** السيد الرئيس، ينعقد مجلس الأمن اليوم في ظل أوضاع في غاية الحساسية والخطورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد شهدت الأيام الماضية، وما زالت تشهد، تصعيدا خطيرا في الأعمال العسكرية من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية وغيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة، سقط ضحيتها أكثر من عشرين فلسطينيا حتى الآن نتيجة القصف المتواصل للمدن والقرى الفلسطينية، واستمرار سياسة الاغتيالات السياسية، وفقدان جميع أشكال الاتصال المباشر بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية ورئيسها. هذا الوضع الذي يزداد تدهورا بشكل يومي، ويؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد الذي يذهب ضحيته العديد من المدنيين على الجانبين وينذر بكارثة إنسانية وسياسية تستوجب تدخلا حاسما من مجلس الأمن ممارسة لمسؤولياته عن حفظ السلم والأمن الدوليين. ومما لا شك فيه أن العملية الانتحارية التي وقعت في تل أبيب صباح اليوم وراح ضحيتها العديد من الإسرائيليين، تؤكد على ضرورة التدخل الفوري للمجلس لوقف العنف المتبادل بين الطرفين.

يأتي التصعيد الأخير في الأراضي الفلسطينية ضمن سلسلة من الإجراءات التي دأبت إسرائيل على ممارستها ضد الشعب الفلسطيني منذ فترة طويلة، من خلال تشديد الحصار وعزل القرى والمدن الفلسطينية وتقييد حرية حركة الأفراد والبضائع وإغلاق المعابر، والاستمرار بصورة متسارعة وحثيثة في بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وضم الأراضي الفلسطينية إليها، واقتطاع أراض أخرى عن طريق الجدار العازل. وقد زادت وطأة تلك الممارسات في أعقاب ظهور نتائج الانتخابات الفلسطينية، التي مارس خلالها الشعب الفلسطيني حقوقه من خلال عملية انتخابات ديمقراطية طالبا بها جميعا، مما يفرض علينا جميعا أيضا احترام

لقد أثبتت الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة قدرة الشعب الفلسطيني على تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية في ظل ظروف شاقة للغاية موضوعيا. وإننا نعرب عن تقديرنا واحترامنا للمنجزات التي حققها الشعب الفلسطيني. ونكرر التشديد على دعمنا الذي لا يكل للسلطة الفلسطينية ولؤوساتها، ونرحب بالحوار الوطني الفلسطيني الذي أفضى بطريقة مسؤولة إلى تشكيل حكومة وطنية. ويجب على المجلس أن يدعو المجتمع الدولي، وبخاصة المجموعة الرباعية، إلى احترام إرادة الشعب الفلسطيني وخياره.

ونعتقد أن تعليق المعونة الدولية إلى السلطة الفلسطينية في أعقاب خيارها الديمقراطي لا يمكن إلا أن يزيد من زعزعة استقرار الشرق الأوسط. ونحن، من جانبنا، نعتقد أن قرار تحميد المساعدة قرار جائر لا مبرر له. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينهي سياسة الكيل بمكيالين التي يتبعها في التعامل مع قضية فلسطين. وينبغي أن يعتمد تدابير منصفة في ما يتعلق بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لتخفيف محنته اليومية ولوضع حد للأعمال العدوانية التي ترتكب ضده.

إن السلام العادل والشامل الذي تطمح إليه شعوب المنطقة كل لا يتجزأ ولا يمكن تحقيقه من دون انسحاب كامل من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين، والجولان السوري، ومزارع شبعاء، ومن دون الرجوع إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وإن إطار تحقيق هذا السلام قائم فعلا وهو محدد في مبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). وهذه قرارات يجب تنفيذها بعزم.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

إسرائيل بشكل أحادي الجانب بهدف إبقاء سيطرتها على الأجزاء الاستراتيجية من الضفة الغربية والقدس الشرقية ووادي الأردن والكتل الاستيطانية الكبرى. كل ذلك من شأنه أن يقضي على أي فرصة لتحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، ومن شأنه أن يهدد فرص تحقيق السلام بين الدول العربية وإسرائيل.

ويؤكد وفد مصر مرة أخرى، على أن أي تسوية للتراع الإسرائيلي الفلسطيني لا بد وأن يتم التوصل إليها بالاتفاق بين الطرفين من خلال المفاوضات. وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس بشأن الوضع النهائي دون أي شروط مسبقة، بخلاف المرجعية القانونية والشرعية لعملية السلام والمتمثلة في اتفاقيات أوسلو وتفاهات شرم الشيخ وخارطة الطريق، التي ما زالت جنباً إلى جنب مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) وغيرها من القرارات ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام تمثل الطريق الوحيد للوصول إلى الهدف المنشود.

وفي الختام، فإن التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تضع عملية السلام على عتبة قرارات مصيرية ستحدد بشكل كبير مستقبلها، إما العودة إلى مائدة المفاوضات وتحقيق السلام العادل والشامل، أو الانزلاق إلى مزيد من العنف والمعاناة لشعوب المنطقة دون استثناء. وعلى مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات عاجلة لمعالجة هذه المسألة المستمرة.

وفي هذا الإطار، فقد تابعنا المفاوضات التي أجراها مجلس الأمن في الأسبوع الماضي لاستصدار بيان رئاسي يطالب إسرائيل بوقف اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني واحترام التزاماتها الدولية. ورغم فشل هذه المحاولات حتى

نتائجها، وضمان ألا تؤدي اختيارات الشعب الفلسطيني إلى وقف مسار عملية السلام أو إلى تردي الأوضاع الإنسانية للشعب الفلسطيني الشقيق.

ومن هنا، فإن سعي الحكومة الإسرائيلية إلى استغلال نتائج هذه الانتخابات لارتكاب مزيد من الانتهاكات العسكرية ضد الشعب الفلسطيني، ولترسيخ أوضاع الاحتلال في الأراضي الفلسطينية استناداً إلى ما يتم الادعاء به من عدم وجود شريك للسلام من الجانب الفلسطيني هو أمر يتطلب وقفة حازمة من المجتمع الدولي. فإذا كان للحكومة الفلسطينية الجديدة توجهاتها السياسية التي ارتضاها الشعب الفلسطيني، فإن تغيير هذه السياسات وتوجيهها نحو استمرار عملية السلام ونحو الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية القادرة على البقاء لن يتم من خلال المزيد من الانسحابات الإسرائيلية أحادية الجانب التي ترسخ احتلال أراض فلسطينية أخرى، ولن يتم من خلال محاصرة الشعب الفلسطيني اقتصادياً وقطع كل أنواع المساعدات عنه، ولن يتم من خلال محاولة قهر إرادة الشعب الفلسطيني بالاعتداءات العاثمة ضده، وإنما يمكن أن يتم تعديل هذه السياسات من خلال الإقناع والحوار، ومن خلال تحقيق ما يسعى إليه الشعب الفلسطيني من احترام لحقوق الإنسان ووقف كل ما من شأنه إهدار كرامته وأدميته، والعمل على إعادة حقوقه المسلوبة وأولها حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة ذات السيادة جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل.

وفي الوقت الذي أكد القادة العرب في قماتهم في الخرطوم على المبادرة العربية للسلام عام ٢٠٠٢ والداعية إلى إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل مقابل انسحابها من جميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسورية ولبنان، فمن المؤسف أن تسعى إسرائيل للمزيد من الإجراءات أحادية الجانب لفرض تسوية مصطنعة تقوم على ترسيم حدود

مدريد ومبادرة مؤتمر القمة العربية عام ٢٠٠٢. وتم توضيح عملية التوصل إلى حل يقوم على إنشاء دولتين في خارطة الطريق للمجموعة الرباعية. وعلى الرغم من التساؤلات بشأن الجدار الفاصل، وأنشطة الاستيطان في الضفة الغربية وأعمال الإعدامات غير القانونية المتكررة التي يرتكبها الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، فضلا عن الأعمال الإرهابية ضد الإسرائيليين، لا يزال الأمل بتنفيذ خارطة الطريق حيا. وكانت المجموعات الفلسطينية قد وافقت على وقف العنف ضد إسرائيل. وانخفض عدد الهجمات الانتحارية. وما هو أهم من ذلك، فإن إسرائيل انسحبت تماما من قطاع غزة، وإن كان انسحابها أحادي الجانب. وانتخب الفلسطينيون إثر ذلك أبو مازن رئيسا لهم.

وتلاشى كل التفاؤل والتوجهات الإيجابية في أعقاب الانتخابات البرلمانية الفلسطينية، التي شجعها المجتمع الدولي والتي جاءت حرة ونزيهة. ومن باب المفارقات الكبرى أن هذه الممارسة الديمقراطية - التي تلقى تشجيعا واسع النطاق في العالم النامي، ولا سيما في الشرق الأوسط - قد أفضت إلى حالة خبت فيها أنوار احتمالات تحقيق تسوية سلمية وحل الظلام محلها تقريبا.

وللتحديات التي تواجه المجتمع الدولي ثلاثة أوجه.

أولا، كيفية إنهاء المعاناة الإنسانية الهائلة للشعب الفلسطيني ومنع تفشي الفوضى في غزة والضفة الغربية في الوقت الذي قطعت إيرادات السلطة الفلسطينية وتوقفت المساعدات المقدمة إليها وتواصلت عمليات القتل المستهدف والقصف المدفعي.

ثانيا، صون السلام بين إسرائيل والفلسطينيين واستئناف المفاوضات بينهما في ضوء البون الشاسع الذي ظهر الآن بين موقفيهما.

الآن، فإن حادث اليوم في إسرائيل الذي ندينه جنبا إلى جنب مع إدانتنا للاعتداءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يجب أن يوفر الدافع للمجلس لممارسة مسؤولياته واعتماد بيان متوازن يقضي على هذه الحلقة المفرغة من العنف والعنف المضاد ويقود إلى التفرغ لمفاوضات الحل النهائي نحو إقامة الدولة الفلسطينية.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطى الكلمة الآن لممثل باكستان.

**السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية):** بالنيابة عن وفد باكستان أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، والوفد الصيني على الطريقة الماهرة التي تديرون بها أعمال المجلس هذا الشهر. وأود أيضا أن أهنئ السفير مايورال ووفده على الرئاسة الأرجنتينية الناجحة في شهر آذار/مارس.

عقد هذا الاجتماع للنظر في آخر فصول مأساة الشعب الفلسطيني. إن وفد باكستان يقر الشواغل التي تم الإعراب عنها في البيانين اللذين ألقيا بالنيابة عن رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي الممثل الدائم لليمن، وحركة عدم الانحياز الممثل الدائم للمليزيا على التوالي، بشأن القصف الذي حدث ضد الشعب الفلسطيني في الأيام الأخيرة والتدابير التي اتخذتها إسرائيل والتي زادت من معاناة الشعب الفلسطيني وحرمانه. وبالمثل، أود أن أعرب عن إدانتنا للعمل الإرهابي الذي وقع اليوم، والذي أسفر عن مقتل وجرح العديد من المدنيين الإسرائيليين.

لقد حولت أحداث الأشهر الثلاثة الماضية آمال السلام في الشرق الأوسط إلى تشاؤم وخوف. وكانت آمال السلام قد تزايدت في السنوات الأخيرة، بالاتفاق على ضرورة تأسيس التسوية النهائية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على مبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومرجعية

ثانياً، لا بد من وضع ترتيبات للمحافظة على الهدوء بين القوات الإسرائيلية وقوات الأمن الفلسطينية، بالإضافة إلى المجموعات المسلحة والمليشيات الأخرى. وهنا، مرة أخرى، إن لم تكن الأطراف الأخرى متاحة، فيمكن للأمم المتحدة، بل ويجب أن تقوم بدور مركزي في وضع الترتيبات صونا لوقف دائم لإطلاق النار وعدم العنف، بما في ذلك احترام اتفاقية جنيف الرابعة. ونثق في أن الأمين العام سيأذن للمنسق الخاص للأمم المتحدة المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط ومثله الشخصي، السيد ألفارو دي سوتو، بمساعدة الأطراف في وضع هذه الترتيبات صونا للسلام.

ويمكن للمنسق الخاص أن يفيد أيضاً في استكشاف سبل استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين وبعث التوافق بشأن عناصر عملية التسوية النهائية. والحكومة الفلسطينية الجديدة، بقيادة حماس، قد نُصِّحت بالاستجابة للحقائق الواقعة، وخاصة وجود إسرائيل والاتفاقات القائمة، ونبذ اللجوء إلى العنف. ومن الواضح أن الاعتراف بالواقع عملية متبادلة. ولا يمكن لإسرائيل أو المجتمع الدولي أن يتجاهلا الواقع الفلسطيني أيضاً، بما في ذلك الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني. وإذا كان لحكومة حماس أن تبزغ - ونأمل أن يتم ذلك بسرعة - بوصفها طرفاً مسؤولاً في عملية التفاوض، سيكون هناك بالتأكيد ما يبرر إعادة النظر في نعت بعض الدول لها بأنها منظمة إرهابية.

ثالثاً، نأمل أن تقتنع إسرائيل وحكومتها المنتخبة الجديدة بنفس الشكل بالامتناع عن خطط الحل الأحادية الجانب. فالأحادية، كما شهدنا في أماكن أخرى، لن تؤدي إلى الأرحح إلى سلام مستقر أو مستدام في الأرض المقدسة. لذلك، وفي إطار عملية بناء الثقة المتبادلة، ينبغي لإسرائيل أن تكف عن الاستمرار في بناء الجدار العازل وأن توقف النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية. فهذه الإجراءات ستقوض هدف إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية

وثالثاً، كيفية منع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل والتي يمكن أن تنشئ من جانب واحد حقائق تجعل من التوصل إلى تسوية على أساس المفاوضات تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام أمراً أصعب وربما مستحيلاً.

ولا توجد بالطبع ردود على هذه الأسئلة حالياً. بيد أن هناك حقيقة ينبغي أن تكون واضحة ألا وهي: يجب على الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن والأمين العام، الاضطلاع بدور مركزي الآن في التصدي لهذه التحديات. وتقع على عاتق الأمم المتحدة، ومجلس الأمن خصوصاً، مسؤولية مباشرة في هذا الصراع، نابعة من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. علاوة على ذلك، فإن الأطراف المحاورة الأخرى استبعدت نفسها بشكل أو بآخر عن التدخل مع كل الأطراف المعنية. فالأمم المتحدة هي الطرف الوحيد الذي يمكن أن يؤدي دور الوسيط والميسر وصانع السلام.

ولذا، ينبغي أولاً للأمم المتحدة ووكالاتها، بغية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني ومنعاً لانهيار القوانين والنظام في الأراضي الفلسطينية، أن تحافظ على مساعداتها للشعب الفلسطيني وتوسيعها لا وقفها أو تحديدها. وعلى الرغم من أن الآخرين قد أوقفوا مساعداتهم للسلطة الفلسطينية، فبوسع الأمم المتحدة ووكالاتها التوصل إلى اتفاقات لتوفير تلك المساعدات حسبما هو متوفر بطريقة متعددة الأطراف وثنائية وبوسائل من شأنها تعزيز التماسك السياسي والنظام بدلاً من زيادة الانقسام والفوضى. وينبغي خصوصاً المحافظة على السلطة السياسية للرئيس محمود عباس والسلطة الفلسطينية وتعزيزها. ونأمل أن يتخذ الأمين العام والوكالات المعنية خطوات عاجلة لتحديد الاحتياجات البشرية والإنسانية للشعب الفلسطيني والمتطلبات العاجلة للسلطة الفلسطينية، وتعبئة استجابة منسقة من المجتمع الدولي.

تعارض إصدار أي قرار عن المجلس يدين سياسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، ويلزمها بتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن هذا المجلس. والسؤال المطروح هنا: لماذا تستمر الأوضاع في الشرق الأوسط في التدهور، والانزلاق المستمر في دوامة العنف، والجواب يكمن في ازدواجية المعايير وعدم الجدية من جانب حُماة إسرائيل في إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي - الإسرائيلي.

وإصرار إسرائيل في عدوانها على الشعب الفلسطيني وممارستها لأبشع أساليب القمع والإرهاب دون مراعاة لأية اعتبارات أخلاقية أو سياسية أو قانونية يؤكد لنا أنها لم تتوصل إلى الاقتناع المطلوب لإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة. وأكبر دليل على ذلك هو استمرار إسرائيل في اقتحام المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وارتكاب المزيد من أعمال القتل والاعتقالات، وفرض عقوبات جماعية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، إضافة إلى استمرارها في بناء المزيد من المستوطنات، وفي بناء الجدار العازل في مخالفة صريحة لفتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة، وفي تحد صارخ للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وعلاوة على الأوضاع الأمنية المتدهورة في الأراضي العربية المحتلة نتيجة لأعمال القتل والتدمير التي تقوم بها الآلة العسكرية الإسرائيلية، فإن الأوضاع الاقتصادية والإنسانية تشهد حالة من التدهور بلغت حد المأساة نتيجة لسياسات الحصار والإغلاق التي تتبعها السلطة القائمة بالاحتلال بطريقة مهينة وكعقاب جماعي لهذا الشعب على ممارسته الديمقراطية في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت بتراهة وشفافية. ووفدي يطالب المجتمع الدولي باحترام إرادة الشعب الفلسطيني في اختيار قادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وباستمرار تقديم الدعم المالي لهذا الشعب ليتمكن

ومتصلة الأطراف وتتوفر لها مقومات البقاء تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، وستقوض أيضاً حسم قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك وضع القدس الشرقية والأماكن المقدسة، وهو من الأهمية بمكان.

إن المأساة الفلسطينية - بما في ذلك احتلال بعض من أقدس الأماكن الإسلامية في القدس الشرقية - هي محور الاضطراب في الشرق الأوسط. وهي أيضاً السبب الجذري الرئيسي لمشاعر الإهانة والغضب في العالمين العربي والإسلامي - الغضب الذي يولد التطرف وغالبا ما يفضي إلى أعمال التطرف. فالحل العادل لقضية فلسطين ليس ضرورة إقليمية فحسب؛ بل هو بالدرجة الأولى شرط مسبق للسلام والأمن العالمين.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد عطية (الجمهورية العربية السورية):** السيد الرئيس، بداية، يتقدم وفدي لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وإننا على ثقة بأن حنكتكم الدبلوماسية وواسع خبرتكم سيقودان إلى تفعيل عمل المجلس في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ويتوجه وفدي بالشكر والتقدير أيضاً إلى سفير الأرجنتين وأعضاء بعثته على الجهود التي بذلوها خلال فترة رئاستهم للمجلس في الشهر المنصرم.

إن وفدي يشعر بالقلق الشديد لفشل مجلس الأمن مرة أخرى في تحمل مسؤولياته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في منطقة هامة وحساسة من العالم، وهي منطقة الشرق الأوسط، وذلك بسبب الانتقائية وازدواجية المعايير التي يتعامل بها البعض عندما يتعلق الأمر بمسألة الصراع العربي - الإسرائيلي. وفي الوقت الذي ينفذ الجانب العربي ما يتعلق به من قرارات صادرة عن مجلس الأمن على الرغم من كونها جائرة، فإن بعض الدول الأعضاء في المجلس

الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية والأرض الفلسطينية إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وانصياعها لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، وقبول مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ وأكدت عليها القمة العربية اللاحقة.

إن إدعاءات ممثل إسرائيل المتكررة بتوجيه الاتهام لسورية وغيرها بالإرهاب، إنما هو أمر مثير للسخرية لأنه يريد التغطية على جرائم الحرب والإرهاب التي ترتكبها حكومته يوميا بحق الشعب الفلسطيني الأعزل. والعمليات العسكرية اليومية التي يقوم بها جيش الاحتلال الإسرائيلي هي أكبر دليل على إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل بحق الشعب في الأراضي العربية المحتلة، والذي يجب أن تحاسب عليه بموجب القانون الدولي. لقد شردت إسرائيل ملايين الفلسطينيين والسوريين منذ احتلالها للأراضي العربية، وهم الآن لاجئون في العديد من دول العالم، ومنها سورية التي استضافتهم وأمنت لهم ما حرمتهم منه إسرائيل، وهي الآن تنكر عليهم حتى الحق في العودة إلى ديارهم التي حولتها إسرائيل إلى مراكز عسكرية ومستوطنات غير شرعية، وتمنع عليهم حتى التعبير عن رأيهم وتطلعهم إلى إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

وما يثير السخرية أيضا هي محاولة ممثل إسرائيل البائسة لقلب الحقائق، والإيحاء بأن إسرائيل هي الضحية وأن الطرف الآخر هو الجلاذ. فالكل يعلم من هو المحتل، ومن الذي يقوم باستخدام أحدث الأسلحة ضد شعب أعزل، ويروغ السكان المدنيين يوميا، ومن هو الطرف الذي وقع ضحية الاحتلال وكافة الممارسات اللاإنسانية الناجمة عنه، حيث أن إسرائيل لا تتورع عن قتل النساء والأطفال غير مكترثة بما وصل إليه عدد الضحايا من المدنيين الفلسطينيين

من تجاوز محتته التي يعاني منها نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي.

والوضع في الجولان السوري المحتل ليس بأحسن حال من الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية التعسفية ضد أبناء شعبنا في الجولان السوري المحتل، وفرض الهوية الإسرائيلية عليهم، واعتقال العشرات منهم، والاستمرار في بناء المزيد من المستوطنات. وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي اعتبر قرار إسرائيل بضم الجولان السوري باطلا ولاغيا، فإن إسرائيل ما زالت تضع الخطط لبناء المزيد من المستوطنات، لتكريس احتلالها وعدم الانصياع لإرادة المجتمع الدولي في تنفيذ ذلك القرار إضافة إلى عشرات القرارات الصادرة عن الجمعية العامة.

ولقد عبرت سورية في أكثر من مناسبة عن تطلعها إلى إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة، واستئناف عملية السلام بدون شروط، علما بأن قرارات الشرعية الدولية ليست شروطا مسبقة، إلا أن إسرائيل واجهت تلك الدعوات بمزيد من التعنت والرفض، في محاولة للتهرب من التزاماتها في إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة. وإن دل هذا على شيء، فإنه يدل على عدم رغبة إسرائيل في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في هذه المنطقة، ويؤكد على سعي إسرائيل المستمر إلى زعزعة الأمن والاستقرار من خلال استمرارها في سياساتها العدوانية التوسعية التي تجعل تحقيق السلام العادل والشامل بعيد المنال.

وبعد ما يقارب ستين عاما على الصراع في منطقة الشرق الأوسط، فإن الشعب العربي يتطلع إلى اليوم الذي يتمكن فيه من العيش بسلام وأمن كباقي شعوب العالم. وهذا السلام الذي نتطلع إليه جميعا لا يمكن تحقيقه إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة في



الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. ولكن واضح. فالحالة في فلسطين حالة حساسة والطريق إلى السلام مليء بكل أنواع التحديات. وليست هناك حاجة إلى إضافة مشاكل أخرى. ومن بين تلك المشاكل الأزمة المالية التي تعاني منها حاليا السلطة الفلسطينية. فأموالها المشروعة الآتية من الضرائب التي تجمعها السلطات الإسرائيلية تم احتجازها عقب الانتخابات الأخيرة في فلسطين التي اعترف المجتمع الدولي على نطاق واسع بأنها منصفة، وشفافة وديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري منع تدفق السلع الغذائية التي تحتاج إليها السلطة الفلسطينية. وفي ضوء الحقائق التي نعرفها، لن يؤدي سقوط السلطة الفلسطينية، إذا كان ذلك هو هدف إسرائيل، إلا إلى زيادة انعدام الأمن في المنطقة وجعل السلام حلما أبعد منالا. ومن رأينا أن استمرار هذه الحالة من شأنه أن يمنع السلطة الفلسطينية لا من مواصلة توفير الخدمات الأساسية إلى الشعب الفلسطيني فحسب، وإنما أيضا من توفير الهياكل الإدارية اللازمة التي يتم في إطارها مواصلة السير في الطريق إلى السلام.

ولهذا نحث المجتمع الدولي على إعطاء فرصة للحكومة الجديدة. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالالتزام الذي تقدم به فخامة السيد محمود عباس الرئيس الفلسطيني بمواصلة السعي إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط على أساس خارطة الطريق المقدمة من المجموعة الرباعية، والقرارات السابقة للأمم المتحدة بشأن تسوية قضية فلسطين. ونأمل ونتعشم أن تنفذ الحكومة الجديدة والحكومات المقبلة بهذا الطريق.

ويطلب وفدي مرة أخرى إلى المجتمع الدولي، في الوقت الذي تحدث هذه التطورات، أن يقف بقوة إلى جانب السلام. ولا يمكننا أن نتحرك إلى الأمام، وأن نكفل العودة إلى طريق السلام، إلا بالقيام باستمرار بوضع قضية السلام في

منذ اندلاع الانتفاضة والذي بلغ ما يقرب من ٤٠٠٠ مدني.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

**السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):** السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن امتناني لكم لعقد هذه الجلسة وإتاحة الفرصة لنا للإسهام بآرائنا بشأن الحالة المقلقة في الشرق الأوسط.

يشعر وفد إندونيسيا بعميق القلق والانشغال إزاء تجدد العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تتوقف فوراً هذه التطورات، خدمة لعملية السلام، ومن أجل تحقيق مصلحة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي كليهما. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تمام التأييد للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل ماليزيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل اليمن باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتتسم العمليات العسكرية الأخيرة التي قامت بها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني بأنها مفرطة وقاسية. ففي عدد من الهجمات بالقذائف، قتل ٢١ من الفلسطينيين، بمن فيهم طفلان. وتذكر وسائل الإعلام أنه تطلق على قطاع غزة كل يوم حوالي ٣٠٠ قذيفة، من المدافع، والدبابات، والسفن الحربية، والطائرات العمودية، والطائرات بدون ربان. وعلى الرغم من أن إسرائيل تزعم أن أعمالها هذه رد على إطلاق النيران على أهداف مدنية في إسرائيل من شمال غزة، فإن الطبيعة العشوائية للرد واتساع نطاق الخسائر بين المدنيين الأبرياء لا يتناسبان والصواريخ التي يتم إطلاقها على إقليمها.

كما أن هذا العمل الإسرائيلي، علاوة على ذلك، غير قانوني ويشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، ونطلب إلى مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته وأن يوقف العدوان

الخرق الهائل للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، مما نجم عنه قتل ما يقرب من ٤٠٠٠ فلسطيني خلال الفترة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وحدها.

ولم يؤد شن العمليات العسكرية مؤخرًا ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، إلا إلى إضافة مزيد من الشقاء والمعاناة للذين ينوء بهما الشعب الفلسطيني منذ أمد بعيد. ويترتب على ذلك العدوان العسكري استمرار التزايد في إلحاق الخسائر البشرية والدمار بالشعب الفلسطيني. والواقع أن هجمات إسرائيل الفتاكة وقصفها غزة يشكّلان جزءًا من سياسة أوسع نطاقًا تتميز بإرهاب الدولة والترعة التوسعية والعدوان والقهر.

وزيادة العمليات العسكرية في المناطق الكثيفة السكان، خاصة في غزة، والاستعمال العشوائي للقوة من جانب الجيش الإسرائيلي، وممارسة العقاب الجماعي، وأعمال القتل خارج نطاق القانون، والاستهداف بالاغتيالات، والتوسع في المستوطنات، وهجوم إسرائيل على سجن أريحا، الذي حدث ولما تمض دقائق قليلة على ترك المراقبين الأمريكيين والبريطانيين للسجن، ليست سوى أمثلة قليلة على الانتهاكات الإسرائيلية للمعايير الدولية الأساسية وللقانون.

وتحديًا لفتوى محكمة العدل الدولية ونداءات المجتمع الدولي الواضحة، علاوة على ذلك، لم يكتف النظام الإسرائيلي بمواصلته تشييد الجدار غير المشروع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل إنه يعجل من خططه لإنجازه. ويستمر في الوقت ذاته بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي دون هوادة في الضفة الغربية وغيرها من المناطق في الأراضي الفلسطينية.

منظورها السليم والسعي إلى دفع الطرفين إلى التصرف بمسؤولية أكبر.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أيضًا أن يوجه الانتباه إلى الهجوم الانتحاري الذي وقع في منطقة حافلة بالنشاط في تل أبيب في وقت سابق اليوم، والذي قتل فيه ١٠ أشخاص، بمن فيهم مفجر القنبلة، وجرح فيه عشرات آخرون. وهذه الخسارة المفجعة في الأرواح في خضم عيد ذكرى خروج اليهود من مصر Passover لا تخدم قضية السلام.

وأخيرًا، نطلب، بإحساس عميق بالقلق والمسؤولية، إلى الحكومة الإسرائيلية وإلى السلطة الفلسطينية، تحقيقًا لمصلحة عملية السلام، أن يلتصبا السبل لوقف دورة العنف وممارسة ضبط النفس. ولقد ثبت أن دورة العنف ليس فيها أي عنصر جيد ولا يمكن أن تؤدي إلى السلام. واسلم، في نهاية المطاف، هو الذي يكمن في قلب المواطن العادي على كلا الجانبين، ويلزم التركيز على الحاجة إلى العودة إلى طاولة المفاوضات.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطى الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية):** السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أشارك من سبقوني في أخذ الكلمة في تهنئتك وتهنئة سلفكم على الطريقة المقتردة التي تدار بها أعمال المجلس.

لقد انعقد المجلس لمناقشة جريمة أخرى من مجموعة من الجرائم الخطيرة المتكررة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والواقع أن الفلسطينيين قد تعرضوا في العقود الستة الماضية إلى وحشية يومية من جانب النظام الإسرائيلي. وما زالت إسرائيل ماضية دون هوادة في هذا النمط من الانتهاكات المنهجية لأبسط حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وأعمال

سوى دعم صريح للأنشطة غير المشروعة التي تستمر إسرائيل في القيام بها. والواقع أن المجلس لا يمكن له أن يحتفظ بمصداقيته وسلطته حين توصف أعماله بأنها ممارسة للعلاج الجماعي وبينما يفتقر إلى الفعالية والهمة في التصدي للجرائم الإسرائيلية في فلسطين بوصفها أخطر حالة تستدعي الاهتمام الدولي.

لقد كانت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، التي عكست الإرادة الحرة للشعب الفلسطيني في أن يمارس حقوقه الديمقراطية، إنجازا ديمقراطيا ينبغي تهنئة الشعب الفلسطيني على تحقيقه وإبداء الإعجاب به. والخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني جدير بأن يتلقى احترام المجتمع الدولي ودعمه.

أما القرار الإسرائيلي بوقف تحويل الضرائب المستحقة للفلسطينيين فليس إلا عملية ابتزاز للشعب الفلسطيني لممارسته حقوقه الديمقراطية. وبالمثل، يرقى احتجاز بعض البلدان للمعونة التي تقدم للسلطة الفلسطينية إلى مرتبة معاقبة الفلسطينيين على ممارسة حقهم الأساسي في اختيار ممثليهم. والواقع أنه باتخاذ هذه التدابير العقابية غير المقبولة ضد إحدى الدول يترتب عليه خرق مبادئ الديمقراطية والاختيار الديمقراطي للشعوب من جانب الذين كثيرا ما يتشدقون بتلك الحقوق.

وينبغي أن تدفع إسرائيل للسلطة الفلسطينية دون مزيد من الإبطاء القيمة الكاملة لإيرادات الضرائب والجمارك الشهرية التي هي حق مشروع للشعب الفلسطيني. كذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المنح والمساعدات المالية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية، تجنباً لحدوث أي تداعيات خطيرة في الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. وما برحت حكومة جمهورية إيران الإسلامية تؤدي نصيبها من تقديم المساعدة المالية للسلطة الفلسطينية تخفيفا لمعاناة

وقد أعرب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن ذلك إعرابا بليغا في الجلسة التي عقدها المجلس الشهر الماضي (S/PV/5404)، فقال إن إسرائيل تواصل القيام بأنشطتها غير القانونية في الأراضي المحتلة بنية نفس احتمالات إقامة الدولة الفلسطينية، وقد استقر زهاء ١٢ ٠٠٠ إسرائيلي في مستعمرات الضفة الغربية في الأشهر الأخيرة، أما الذين تم إجلاؤهم من غزة وشمال الضفة الغربية فلا يتجاوز عددهم ٩ ٠٠٠ شخص.

ومما يشجع إسرائيل على التمادي في هذه السياسات والممارسات السماح لها بالإفلات من العقاب على جرائم الحرب التي ترتكبها في الضفة الغربية. لذلك فقد حان الوقت لكي يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعالة لحماية الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني ولتنفيذها ولكي يساعد على وضع حد لآلامه التي يسببها احتلال إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية.

وعلى مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، أن ينهض بهذا الواجب الهائل وذلك بمنع إسرائيل من مواصلة ارتكاب الفظائع والاستخفاف بإرادة المجتمع الدولي، الواردة في العديد من قرارات الأمم المتحدة. ومن دواعي الأسف أن المجلس، نتيجة للتأييد غير المشروط الذي تقدمه لإسرائيل إحدى الدول دائمة العضوية في المجلس، قد تقاعس حتى الآن عن اتخاذ أي إجراء جدي وملمس، أو حتى عن مجرد محاولة تنفيذ قراراته المتواضعة والمحدودة بشأن القضية الفلسطينية. ومن المؤسف أن هذا الإخفاق قد أصبح سمة عادية للمجلس، حتى في أعقاب ارتكاب إسرائيل لأفظع الجرائم.

ولا يمكن أن تعتبر المعارضة التي وجهتها نفس الدولة دائمة العضوية في الآونة الأخيرة لاعتماد بيانين رئاسيين بشأن المسألة الفلسطينية على مدى الأسابيع الخمسة الماضية

لا يمكن تحقيقه عن طريق العدوان، وإرهاب الدولة، والترويع، والاحتلال. ونحن مقتنعون بأنه سوف يتسنى تحقيق سلام دائم في فلسطين من خلال إقرار العدل، وإنهاء التمييز، ووضع حد لاحتلال الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين، وإيجاد آلية ديمقراطية تتاح من خلالها لجميع سكان فلسطين وللفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم إمكانية تقرير مستقبلهم على نحو ديمقراطي وسلمي، وإقامة دولة ديمقراطية فلسطينية عاصمتها القدس الشريف.

وختاماً، لا أريد أن أستغرق وقت المجلس في الرد على مزاعم الممثل الإسرائيلي غير المسؤولة. وأود أن أكتفي بالإشارة إلى أن جمهورية إيران الإسلامية قد أعلنت التزامها رسمياً بمبدأ الامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدام القوة ضد أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة وهو مبدأ أساسي من مبادئ الميثاق.

ومن جهة ثانية، فإن سيل التهديدات غير القانونية المتعلقة باللجوء إلى استعمال القوة من جانب مسؤولين في النظام الإسرائيلي، والتي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ واستمرت حتى اليوم، تتطلب اهتماماً عاجلاً من المجلس. وكحد أدنى، يتعين على المجلس أن يطالب النظام الإسرائيلي بالتخلي عن سياسته التي تضرب عرض الحائط بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وبالتوقف فوراً عن اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** المتكلم التالي على قائمتي ممثل المملكة العربية السعودية وأعطيه الكلمة.

**السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية):** السيد الرئيس، أود أن أضـم صوتي إلى أصوات من سبقوني في إزجاء التهنية إليكم على رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتطلع إلى أن تقود حكمتكم وخبرتكم أعمال المجلس إلى

الشعب الفلسطيني الإنسانية، التي تشتد حدتها من جراء القيود التي تفرضها بعض البلدان على المعونة.

وفي سياق تحدي إسرائيل للمجتمع الدولي، ينبغي الإشارة بصفة خاصة إلى البرنامج الإسرائيلي سيء السمعة للأسلحة النووية، الذي هو بمثابة معرض خمسة عقود من الإخفاء والخداع والاستهتار الكامل بمطالب المجتمع الدولي، التي رددتها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، الذي دعا إسرائيل تحديداً إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار فوراً ودون أية شروط.

ذلك أن وجود الأسلحة النووية في أيدي نظام له سجل غير مسبوق من إرهاب الدولية وولجأ إلى العدوان والتهديد باستعمال القوة ضد غيره من البلدان يشكل خطراً حقيقياً يتهدد السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي ونظام عدم الانتشار. ويلزم التصدي لهذا الخطر بشكل عاجل وحاسم من جانب المجتمع الدولي، كما ينبغي السعي فعلياً للأخذ بمبادرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

إن قضية فلسطين هي لب مسألة الشرق الأوسط. ولا يهدد تدهور الحالة في فلسطين المنطقة الأوسع نطاقاً فحسب، بل يؤثر أيضاً تأثيراً ضاراً على السلام والأمن الدوليين. وتؤدي جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في غزة مؤخراً إلى مزيد من القلاقل وتؤجج نيران التوتر وتهدد بالاستمرار في زعزعة استقرار الحالة في المنطقة. ولا يمكن أن يغض المجلس الطرف عن هذه الحالة الحرجة ولا ينبغي له ذلك. وينبغي مساءلة من يحاولون دون تصدي المجلس لهذه الحالة عن تصعيد الأزمة وعدم الاستقرار.

ومن الواضح أن التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين ضرورة حتمية لتحقيق السلام والاستقرار على نحو شامل ودائم في الشرق الأوسط. فالسلام في الشرق الأوسط

تحت ذرائع باطلة وحجج واهية. واستمرت بخطى حثيثة في ضم الأراضي وتغيير معالمها الطبيعية والحضارية والسكانية. ولقد رفضت إسرائيل باستمرار وما زالت ترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. واستمرت في عدوانها وغيرها دون اكتراث بنتائج سياستها العدوانية بسبب المعايير المزدوجة وانطلاقاً من مفهوم ترسخ في منهجها وهو أنها محصنة من أي انتقاد أو إدانة.

وفي نفس الوقت، تمضي إسرائيل في ادعائها أنها لا تجد شريكاً فلسطينياً للسلام في الوقت الذي تعمل على تحطيم كل من يبدي استعداداً للحوار والتفاهم والبحث عن حل سلمي وعادل وشامل. فإسرائيل لا تريد حلاً، وإنما البحث بصورة دائمة عن حجج لإطالة احتلالها لأراضي الغير وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه. والمسألة ليست ولم تكن البحث عن شريك للسلام، بل قتل كل شريك يعمل من أجل السلام - قتله معنوياً، وتحطيمه سياسياً، وخنقه اقتصادياً.

إن إسرائيل، وبكل وضوح، تعمل على تصفية القضية الفلسطينية ورسم خريطة للدولة العبرية بصورة أحادية، تحشر فيها الفلسطينيين في مستنقعات اليأس والإحباط، وتستفزهم للقيام بأعمال العنف، ثم تتهمهم بالإرهاب.

إن منظر الدم والخراب لم يكن يوماً دافعاً إلى التفاهم وحسن العلاقات بين الشعوب. وصور الأجساد المضرجة بالدماء وأشلاء الضحايا التي تظهر بين حطام المباني المساواة بالأرض، وبين حطام العربات المفخخة تشعل الغضب وتفجره أمام غطرسة القوة. لقد بغت إسرائيل وطغت وتجبرت ومالأت أرض فلسطين جوراً وظلماً وعدواناً متناسية أن القوة لا تدوم إلا لصاحب القوة والجبروت جل جلاله.

ما نصبو إليه جميعاً. كما أعرب عن الشكر والتقدير لسلفكم على قيادته المتميزة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

ما زالت محنة ومعاناة الشعب الفلسطيني تشكلاً لتجسيدا مأساوياً للآثار المترتبة على عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. ويشكل احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة وللجولان السوري ولزراع شبعاً اللبنانية تحدياً صارخاً للقانون الدولي، وانتهاكاً صريحاً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، واستهتاراً بالشرعية الدولية وبعملية السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١.

إن استخدام العنف والتطرف أصبح سيد الموقف بين أطراف الصراع الفلسطيني والإسرائيلي لدرجة تهميش كل القوى الأخرى التي تحاول أن تتعامل مع الموقف والسعي من أجل إيجاد حل عادل وشامل. إن حركة العنف الدموية بين الطرفين يتحكم فيها الهوس الأمني الإسرائيلي واليأس والإحباط الفلسطيني حتى أصبحت حركة العنف نفسها تدور في دوامة مزممة وقاتلة لكلا الطرفين.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتملص الحكومة الإسرائيلية من التزاماتها، واستعمالها المفرط للقوة غير المتوازنة يدفع الفلسطينيين إلى عمليات انتحارية بعد أن ضاقت بهم سبل العيش الكريم، وامتتهنت كرامتهم بعد أن سلبت حقوقهم.

إن إسرائيل في كل تعاملها مع الفلسطينيين اعتمدت على ميزان تفوقها العسكري، انطلاقاً من إيمانها بأن القوة وليس الحق والعدل، هو العامل الحاسم في صراعها مع العرب ومع الفلسطينيين. وعجزت الشرعية الدولية عن وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية شجع إسرائيل على العمل بلا كلل على تعطيل عملية السلام وتخريب المفاوضات والالتفاف على ما التزمت به ليستمر احتلالها

إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، تلك الهجمات التي ترهب السكان المدنيين وتسبب الموت والدمار. لقد أصبح أمرا شائعا أن تطلق الطائرات العسكرية الإسرائيلية الصواريخ ضد المدنيين الفلسطينيين وأن تواصل سياسة الإعدام اللاشعورية خارج إطار القانون، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

وتضيف الأعمال العدائية التي قامت بها إسرائيل مؤخرا إلى سجلها القديم من العدوان وانتهاكات أصل حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني. وليس سرا أن الحكومة الإسرائيلية ستواصل ممارستها المتمثلة في التحدي العلني لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن قواعد القانون الدولي، ما دام عجز مجلس الأمن وسليته مستمرين. وسيظل الشعب الفلسطيني يعاني من عواقب تلك الهجمات ما دام يسود في مجلس الأمن نفاق البعض وازدواج معاييرهم.

لقد مارست الولايات المتحدة حقها في النقض في المجلس بشأن مسائل متعلقة بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ٢٩ مرة، ناهيك عن العديد من التهديدات باستخدام حق النقض أو بعرقلة اتخاذ مواقف في المشاورات غير الرسمية التي تجري خلف أبواب مغلقة، الأمر الذي منع اتخاذ العديد من القرارات والبيانات الرئاسية. وأسلوب عمل الولايات المتحدة معروف جيدا، كما تبين الشهر الماضي في حالة مشروع البيان الذي أعده وفد قطر بعد هجوم إسرائيل على سجن الخليل. وفي هذه المناسبة، أيضا، لم يتمكن مجلس الأمن من إصدار بيان بشأن التطورات. ومنعت الولايات المتحدة مرة أخرى المجلس من القيام بذلك، وتقدم دائما تعديلات جديدة ومطالب جديدة عند القيام بأي محاولة لمراعاة موقفها. وبالتالي أنجزت هدفها في إصابة المجلس بالشلل ومنع إصدار أي بيان بشأن المسألة.

وإذا كانت إسرائيل قوية بالمساعدات التي تتلقاها وبالمعايير المزدوجة التي تحميها، فإن كل ذي عقل وإدراك يعرف أن ليل الظلم لا بد أن ينجلي ويعقبه نور الحق والعدل. وستدرك إسرائيل أنها كالفلسطينيين والعرب في حاجة إلى السلام. وستكون خسارتها فادحة وغلطتها قاتلة إن هي أضاعت فرصة السلام الذي قدمه العرب إليها.

وتناشد المملكة العربية السعودية الأسرة الدولية، وتطالب جميع القوى الإقليمية والدولية، وعلى رأسها أطراف المجموعة الرباعية، العمل بإصرار من أجل إحلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والعمل على تنفيذ مبادرة السلام العربية التي تضمن بموجبها الدول العربية سلاما شاملا لإسرائيل مقابل انسحاب كامل من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وستحقق هذا الهدف الذي فيه مصلحة دول المنطقة والعالم كله من خلال تنفيذ خارطة الطريق، واستئناف المفاوضات على كل المسارات، طبقا لمرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** المتكلم التالي على قائمي مثل كوبا وأعطيه الكلمة.

**السيد مالميركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** أود بداية أن أعرب باسم وفد كوبا عن سعادتنا لرؤيتكم، سيدي، تترأسون أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر.

وتؤيد كوبا بالكامل البيانات التي أدلى بها الممثلون نيابة عن حركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة الدول العربية.

ها هو التاريخ يعيد نفسه مرة أخرى. وها نحن نشهد مرة أخرى تصعيدا للهجمات العسكرية من جانب

البشعة ولا اللجوء إلى القوة العسكرية علاجا للمسائل والمشاكل السياسية. ولن تؤدي أعمال العنف والقوة إلا إلى المزيد من العنف واستخدام القوة.

وانعدام الثقة بين الجانبين، مع تزايد أعمال العنف، من ناحية، واستخدام القوة من الناحية الأخرى، يؤديان لا محالة إلى حلقة مفرغة، يلزم كسرها. ونشعر بقلق شديد حيال مستقبل هذه المنطقة.

وبينما لا يمكن الطعن في نتائج الانتخابات الديمقراطية، فإن من المهم بنفس القدر أن تتقيد الحكومات التي تتولى السلطة من خلال تلك الانتخابات بالمبادئ المحددة المعالم والثابتة للأنظمة الديمقراطية. وفي هذه اللحظة الحاسمة في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، تناشد تركيا بقوة كلا الجانبين إتباع سياسات واقعية.

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن القادة الفلسطينيين والإسرائيليين تقع على عاتقهم مسؤوليات والتزامات بتحقيق رفاه شعبيهم، فضلاً عن السلام الإقليمي والأمن والاستقرار. ونناشد كلتا السلطة الفلسطينية وإسرائيل اتخاذ خطوات ملموسة بغية إعادة إرساء منهاج الحوار لاستئناف مفاوضات السلام على أساس القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ورؤية وجود الدولتين، فضلاً عن مبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا السياق، لا بد أن نؤكد أيضاً على أنه يجب على كلا الطرفين أن يكفيا عن الإجراءات الانفرادية التي قد تخل بالتوصل إلى تسوية سلمية.

ولا يمكن تحقيق السلام الذي طال انتظاره والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والتقدم الشامل في الشرق الأوسط ما لم يتم حل القضية الفلسطينية من خلال التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة. وتولي تركيا أهمية كبيرة وهي على استعداد للإسهام في تلك الجهود التي يبذلها المجتمع

وأقل ما يمكن أن نتوقعه من هذه الهيئة في الظروف الحالية هو أن تدين التصعيد الجديد وتطالب إسرائيل بوقف هجماتها فوراً. ومجلس الأمن، بصمته، أصبح شريكا في أعمال الحكومة الإسرائيلية. وكوبا مرة أخرى تطالب بأن تفي حكومة إسرائيل بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وبأن تحترم القرارات العديدة بشأن قضية الشرق الأوسط التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة للممثل تركيا.

**السيد إيلكين (تركيا)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بإياني بتهنئتك، سيدي، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن. كما أقدم أحزلي الشكر وأحر التهاني لسلفكم، الممثل الدائم للأرجنتين.

لقد أعلنت تركيا تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولكنني أود أن أتطرق لعدد من النقاط التي نراها أساسية، نظراً للحالة الراهنة في المنطقة.

إن من دواعي الأسف حقاً أن الساخنة التي أوجدها فك الارتباط الإسرائيلي من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية لم يمكن الاستفادة منها بحيث تؤدي إلى حوار سياسي حقيقي، وبالتالي إلى حل دائم للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وشق علينا مرة أخرى أن نسمع اليوم أن عدداً من الأشخاص الأبرياء قتلوا أو أصيبوا بجراح خطيرة من جراء هجومات انتحاري بالقنابل وقع في تل أبيب. ونحن ندين ذلك العمل الشنيع. ويجزنا بالمثل أن نشهد المدنيين الأبرياء يقتلون أو يشوهون من جراء العمليات العسكرية الانتقامية. ولا يشكل اللجوء إلى العنف المفضي إلى تلك الأعمال

ونحن، في فتزويلا، على اقتناع بأن السيادة تكمن بشكل حصري في الشعب. ولا يمكن أن يقرر مصير الشعب الفلسطيني سوى الفلسطينيون أنفسهم. ولا يمكننا أن نحكم على شعب حينما يختار قاداته؛ فسيكون ذلك أمرا مخالفا للديمقراطية.

كما أننا، في فتزويلا، مقتنعون بأنه بغية وقف أعمال العنف في إسرائيل والأرض الفلسطينية على السواء، لا بد من إعادة السيطرة الكاملة للشعب الفلسطيني على أرضه. ولا يمكن أن يوجد السلام مع استمرار الاحتلال، لأن الاحتلال سيكون دائما مرفوضا من الشعب. وبالمثل، علينا أن نوقف الإجراءات العسكرية للإسرائيليين في تلك الأرض، التي لا تنجح إلا في حصد أرواح الضحايا الأبرياء.

ونؤمن بأن أي حل شامل وعادل ودائم للمشكلة الفلسطينية - وهي لب الصراع في الشرق الأوسط - لا بد أن يقوم على أساس القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية، التي أيدتها الجمعية العامة، فيما يتعلق ببناء الجدار الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، فضلا عن المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى؛ واحترام حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام، بدون أي شكل من أشكال التدخل، وداخل حدود معترف بها دوليا؛ وأخيرا، الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وخاصة حقه في تقرير المصير وحقه في التنمية. ولذلك لا نعتقد بجدوى إعادة ترسيم الحدود بين فلسطين وإسرائيل. فهذا من شأنه أن يزيد المشاكل استفحالا في الإقليم في نهاية المطاف. علاوة على ذلك، نرى أن من الخطأ الفادح تعليق المعونة المالية المفروض على حكومة فلسطين وعلى شعبها. ذلك أن هذه التدابير القسرية واللاإنسانية يقتصر تأثيرها على الشعب، بنسائه وأطفاله ورجاله على حد سواء.

الدولي لتشجيع كلا الجانبين على إتباع المزيد من السياسات البناءة. وتركيا، مع وضع هذا الهدف نصب الأعين، على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتيسير إحراز تقدم ذي مغزى في عملية السلام في الشرق الأوسط.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطى الكلمة لممثلة جمهورية فنزويلا البوليفارية.

**السيدة نونيز دي أودريمان (جمهورية فنزويلا البوليفارية)** (تكلمت بالإسبانية): نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نود أن نعرب عن امتناننا للسفير ميورال على عمله خلال شهر آذار/مارس.

ونؤيد التعليقات التي أدلى بها ممثل ماليزيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونجتمع في مجلس الأمن اليوم للنظر في الحوادث المؤسفة التي وقت مؤخرا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وردا على تلك الحوادث، نحن ملزمون أخلاقيا بأن نعرب عن بعض الآراء وبأن نقدم إسهاما بالنيابة عن جمهورية فنزويلا البوليفارية.

إذا أريد صون السلام والأمن الدوليين، لا بد للعلاقات بين الدول، بغض النظر عن أيديولوجية تلك الدول، أن تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ والقواعد المقبولة عموما للعلاقات الدولية، والاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان، وعدم استخدام القوة ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والشعوب أو فيما يتعلق بمواردها الطبيعية، ومبدأ تقرير مصير الشعوب وتحررها من السيطرة الاستعمارية أو سيطرة الاستعمار الجديد، والاحتلال الأجنبي أو الأنظمة العنصرية.



الارتفاع، ومن بين القتلى والمصابين أطفال. وبالرغم من الوفيات في صفوف المدنيين الأبرياء، تواصل قوات الدفاع الإسرائيلية قصف الأهداف في قطاع غزة، محدثة مزيدا من الموت والدمار. وفي الوقت ذاته، لا تبدو أية بوادر على أن إطلاق صواريخ القسام من شمال قطاع غزة إلى داخل إسرائيل تخف حدته، مما يدفع قوات الدفاع الإسرائيلية إلى الرد عليها بعنف. وليس لكل هذه الأعمال ما يبررها على الإطلاق وهي تشكل انتهاكات للقانون الدولي.

ولنفس السبب تدين اللجنة بأشد العبارات الممكنة هجوم اليوم الانتحاري في تل أبيب الذي أدى لقتل تسعة على الأقل وجرح العشرات من المدنيين الأبرياء. وقد أخذ التصعيد الحالي في العنف يبلغ مستويات خطيرة. وما لم يسد العقل والهدوء يمكن أن تتدهور هذه الحالة وتتحول إلى ورطة لا سبيل إلى السيطرة عليها.

وتنذر هذه التطورات المأساوية بتدمير ما بقي لدى السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس ولدى الحكومة الإسرائيلية الجديدة من أمل قليل في استكشاف الطرق لإعادة فتح باب الحوار والعودة إلى محادثات السلام. أما الشعب الفلسطيني الذي يعاني بالفعل وطأة أوضاع معيشية بائسة، فلا يتعرض إلى مزيد من المهانة والإذلال فحسب، وإنما يتعين عليه أيضا أن يواجه الخطر المتزايد يوما بعد يوم.

ونحن ندعو إسرائيل إلى أن توقف العمليات العسكرية والاستخدام المفرط للقوة على الفور. ونهيب بكلا الجانبين أن يتوقفا دون إبطاء عن جميع أعمال العنف، وأن يمارسا أقصى قدر من ضبط النفس، حتى يسمحا للهدوء بأن يعود. وترى اللجنة أن على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته ويساعد على إنهاء سفك الدماء والبؤس في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب أن توقف إسرائيل إغاراتها

وتدعو جمهورية فنزويلا البوليفارية بوصفها بلدا محبا للسلام إلى إيجاد حل شامل وسلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ونرجو أن تجري المفاوضات تحقيقا لتلك الغاية في ظل أوضاع تضمن للشعب الفلسطيني تقرير مصير حقيقي وتجلب السلام إلى منطقة الشرق الأوسط.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطي الكلمة الآن للسيد بول بادجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

**السيد بادجي (تكلم بالفرنسية):** أود في البداية أن أهنئكم يا سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ولدي اقتناع بأن أعمال المجلس سيجري الاضطلاع بها على نحو بناء ومتسم بالكفاءة في ظل إدارتكم القديرة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ سلفكم، السفير سيزار مايورال، الممثل الدائم للأرجنتين، على الكيفية النموذجية التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس.

وأعرب عن امتناني لكم يا سيدي الرئيس ولأعضاء المجلس الآخرين على إتاحة هذه الفرصة لي، بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للمشاركة في هذه المناقشات الهامة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

مرة أخرى يجتمع مجلس الأمن للنظر في الحالة المثيرة للقلق البالغ في الأرض الفلسطينية المحتلة. فالعنف آخذ في التصاعد. بمعدل يدعو للانزعاج في الضفة الغربية، وبخاصة في قطاع غزة. وقوات الدفاع الإسرائيلية تكثف الأعمال العسكرية، وتزيد من الاغتيالات خارج نطاق القانون ومن إطلاق القذائف وقنابل المدفعية على الأهداف الفلسطينية. والخسائر بين صفوف المدنيين الفلسطينيين عددها آخذ في

ويلتزم بها. كما تجبذ اللجنة إيجاد تسوية للصراع عن طريق التفاوض تؤدي لنشوء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

ومن شأن هذه التسوية أن تسمح بإيجاد حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، على أساس مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) والاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف سابقا، ومبادرة السلام العربية والقبول بإسرائيل كجارة تعيش بسلم وأمن وفي سياق التسوية الشاملة. ولن تسمح إلا مثل هذه التسوية للشعب الفلسطيني في إحقاق حقوقه غير القابلة للتصرف، وهي غاية ننشدها جميعا ونتوق إلى تحقيقها.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** أعطى الكلمة الآن إلى المتكلم التالي على قائمتي السيد يحيى الحمصاني، المراقب الدائم لبعثة جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

**السيد الحمصاني:** السيد الرئيس، أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس، ونحن على ثقة بأن مهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية المتميزة ستكمل أعمال المجلس بالنجاح. كما نشكر السفير سيزار مايورل، الممثل الدائم للأرجنتين على الجهود الناجحة التي بذلها خلال رئاسته في الشهر المنصرم.

يجتمع مجلس الأمن اليوم للتداول في اتباع إسرائيل سياسة تصعيد العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية مع ما ينتج عن ذلك من خسائر في الأرواح. وفي الوقت نفسه تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بدمج وتعزيز وتوسيع تجمعات المواطنين الإسرائيليين غير الشرعيين في المستعمرات الإسرائيلية المقامة

العسكرية داخل الأراضي الفلسطينية وعمليات القتل التي تستهدف بها الفلسطينيين، ويجب أن ترفع القيود القاسية المفروضة على انتقال الشعب الفلسطيني وعلى حياته اليومية.

وفي هذا السياق، يساورنا شديد القلق إزاء القرارات التي اتخذتها مؤخرا بعض الجهات المانحة الكبرى بتعليق المعونة المقدمة للسلطة الفلسطينية. وقد كانت مساعدة المجتمع الدولي من الأهمية بمكان في توفير المؤن الأساسية لملايين الفلسطينيين. وسوف يسبب تعليق المعونة الأساسية أو إعادة توجيهها اضطرابا ومزيدا من العناء في حياة كثير من الفلسطينيين في هذه الفترة الحرجة للغاية. وتناشد اللجنة دوائر المانحين الدولية أن تكفل عدم تدهور المحنة الإنسانية التي يعانيها الشعب الفلسطيني وأن تفعل كل ما في وسعها لكي يستمر وصول المعونة التي اشتدت لها الحاجة إلى أمسّ الناس احتياجا إليها.

وما زالت إسرائيل، انتهاكا للقانون الدولي، ماضية في سياساتها غير القانونية بتوسيع نطاق المستوطنات وضمتها والتشييد الجاري للجدار الفاصل. وتحرم هذه السياسات الفلسطينيين من أملهم العادل في إنشاء دولة فلسطين المستقلة ومتصلة الأرجاء. ويواصل المجتمع الدولي دعوة إسرائيل إلى وقف سياساتها في الاستيلاء بطريقة غير مشروعة على أرض الفلسطينيين وتخلق حالات من الأمر الواقع على الأرض. وتدعو اللجنة مجلس الأمن والدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة إلى اتخاذ تدابير عاجلة للضغط على إسرائيل لكي توقف هذه المصادرة للأراضي وتتخلى عن تلك السياسة.

وستواصل اللجنة العمل من جانبها بالاشتراك مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني، وأولهم رئيس السلطة الفلسطينية، الذي يؤيد مبادئ نبد العنف ويعترف بدولة إسرائيل ويحترم الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية السابقة

إن الحكومة الفلسطينية اليوم تجابه وضعاً اقتصادياً ومالياً صعباً بل مأساوياً. فقطع المساعدات أو تجميدها عن الشعب الفلسطيني وابتزاز إسرائيل للفلسطينيين بوضع يدها على العائدات الضريبية والرسوم الجمركية الفلسطينية هو إجراء سلبى قد يؤدي إلى كارثة إنسانية وعواقب وخيمة ليست في مصلحة أحد.

لقد أثبت الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عبر ما يزيد عن نصف قرن أن طريق السلام لا يمكن تحقيقه عبر أعمال العنف أو الأعمال العسكرية. وفي هذا الإطار إن جامعة الدول العربية ترفض استهداف المدنيين من جميع الأطراف، وأن أعمال العنف التي تستهدف المدنيين أينما كانوا ومنها الأعمال العسكرية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وينتج عنها سقوط عشرات الضحايا الأبرياء أمر غير مقبول. إن إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم في المنطقة يتطلب العودة إلى مفاوضات جادة بين الأطراف المعنية طبقاً لقرارات الشرعية الدولية والتقييد بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وأحكام مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ مبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

**الرئيس (تكلم بالصينية):** لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠.

على الأرض الفلسطينية المحتلة، إضافة إلى استمرار سلطات الاحتلال في تشييد الجدار العازل في انتهاك فاضح للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية. إن استمرار اتباع إسرائيل سياسة الحل العسكري سيؤدي إلى مزيد من التدهور في المنطقة. لقد صعدت إسرائيل عملياتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني في أعقاب انتخابات ديمقراطية حرة مارسها الشعب الفلسطيني ونتاج عنها تشكيل حكومة فلسطينية. كما أن إسرائيل قامت بإجراءات وتدابير مالية لتعاقب الشعب الفلسطيني على ممارسته الديمقراطية ومنعت تحويل عائدات الرسوم الضريبية والجمركية والتي هي ملك للحكومة الفلسطينية وقامت بمحاصرة الفلسطينيين في محاولة لتضييق الخناق عليهم مستعملة الوسائل العسكرية والاقتصادية مما يشكل مخالفة صريحة لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي.

إن ممارسات سياسة القتل المتعمد خارج إطار القانون التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الرابعة قد أدت إلى زيادة حدة التوتر بين المدنيين الفلسطينيين وسلطة الاحتلال مما أدى إلى تفاقم الوضع على الأرض وبدرجة خطيرة.

إننا نناشد مجلس الأمن بحمل إسرائيل على التخلي عن اتباع سياسة الحل العسكري والتخلي عن اتباع سياسة تضييق الخناق الاقتصادي والمالي ضد الشعب الفلسطيني وتجويعه في محاولة لفرض الأمر الواقع والحل الأحادي الجانب الذي سيؤدي إلى مزيد من الفوضى والتدهور.